

شرح تہذیب

۱۳۵ھ

مع حاشیہ اعلیٰ بہ

تہذیب التہذیب

خلاصۃ النبی العجیب فی شرح بطلان التہذیب

لمولانا عبدالحلیم

شرح بطلان التہذیب لمولانا شیخ الاسلام

محشی بحواشی قدیمہ و جدیدہ و جد اول فریدہ مفیدہ



تمام فنون کے کتب ہمارے ویب سائٹ اور پلے سٹور سے فری ڈاؤن لوڈ کریں۔ ہم روزانہ کی بنیاد پر اس میں مزید نئے کتب شامل کر رہے ہیں نئے شامل شدہ کتب لیے روزانہ ہمارے پلے سٹور اور ویب سائٹ کو باقاعدگی سے چیک کیا کریں۔

اپنی کتاب کو ہمارے ویب سائٹ پر شائع کرنے کے لیے رابطہ کریں

منطق

خطبات

تفاسیر

معانی

سیرت

احادیث

تصوف

تاریخ

فقہ

تقابل ادیان

صرف

سوانح حیات

تجوید

نحو

درس نظامی

نعت

فلسفہ

لغت

تراجم

حکمت

فتاویٰ

تبلیغ و دعوت

بلاغت

اصلاحی

تمام فنون

مناظرے

آڈیو درس

سلسلہ مطبوعات - ۰۴۹

ہزارستان شن نگاہ خاوند مجیب کی اس کتاب عجب تصنیف فاضل البیہ عبد اللہ زیدی مسمیٰ بہ

شرح تہذیب

مع حاشیہ اعلیٰ بہ

تہذیب النہد

خلاصۃ النبی العجیب فی شرح خطب النہد
مولانا عبدالحلیم

شرح خطب النہد مولانا شیخ الاسلام
محشی بحواشی قدیمہ و جدیدہ و جد اول فریدہ مفیدہ

المیزان ناشران و تاجران کتب
الکریم مارکیٹ اردو بازار لاہور پاکستان

الحمد لله ونعت رسوله	الحمد لله ونعت رسوله
الحمد لله ونعت رسوله	الحمد لله ونعت رسوله
الحمد لله ونعت رسوله	الحمد لله ونعت رسوله

[illegible]

القسم الاول في المنطق مقدمة في تمهيد في الحاجة الى المنطق	هذا هو القسم الاول في المنطق... مقدمة في تمهيد... في الحاجة الى المنطق...
هذا هو القسم الاول في المنطق... مقدمة في تمهيد... في الحاجة الى المنطق...	القسم الاول في المنطق مقدمة العلم ان كان ادعانا للنسبة فتصديق قول القسم الاول لما علمه ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام ان كتابا على قسمين لم يحتمل الى التصريح بهذا الفهم تعريف القسم الاول بلازم العهد لكونه معروضا ضمنيا وهذه اجابات المقدمة فانها لم يعلم وجودها ساقا فلم تكن معهودة فلذا انكرها وقال مقدمة قوله في المنطق فان قيل ليس القسم الاول في المسائل المنطقية فما توجب الظرف فيتمت يجوز ان يرد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات وبالمثل المعنى فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذا المعنى وحملها على التفصيل في القسم الاول عبارة عن احد المعاني السبعة في الالفاظ والمعاني او التعويض او المركب من الاثنين او الثلاثة وللنطق عبارة عن احد معاني خمسة ما الملكة او العلم بجميع المسائل وبالقدر للمعنى فيحصل الصفة او نفس المسائل جميعا او نفس لفظ المعنى فيحصل من لفظ المعنى فيحصل السبعة خمسة يقول في بعضها البيان وفي بعضها التفصيل في بعضها التصريح في بعضها وجعل العقل السليم هنا قوله مقدمة في هذا مقدمتين فيهما امور ثلاثة رسم المنطق وبيان الحاجة اليه موضوعي مأخوذة من مقدمة الجيوش في ادعائها هنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة من الكلام قد مت امامه المقصود ارتباطا للمقصود ونفعها فيه وان كان عبارة عن المعاني فكلها من المقدمة متطابقة من المعاني يوجب الاطلاع عليها بغير تحفي الشرح وتجاوز الاحتمالات لاخر في الكتاب يستدعي حواصلي المقدمة التي هي جزئية لكن القول في الالفاظ والتعلق في الباب قوله العلم هو المصون المحاصل من الشيء عند العقل للعلم وتعرفه بالادراك بالتصور بوجه ما في مقام التقديم ولما كان تعريف العلم مشهورا مستفيض في اركان العلم بين المتصور على ما قيل قوله ان كان ادعانا للنسبة الى اعتقاد النسبة الثبوتية كالادعانا بان زيد قائم والسلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم فقد احتار من هب الحكماء حيث جعل لتخصيص نفس الادعانا والحكم دون الجميع المركب منه ومن تصور الطرفين كما زعمه لاهل الرازي
هذا هو القسم الاول في المنطق... مقدمة في تمهيد... في الحاجة الى المنطق...	هذا هو القسم الاول في المنطق... مقدمة في تمهيد... في الحاجة الى المنطق...

وذكر في هذا الكتاب من غير مثله في العلم ان الترتيب في المعروف وهو ان يقدم العلم على الخاص وفي الجوان يقدم المعرف على الكبرى والترتيب الاول تساني في ان اثنى ضروري في ان اثنى نال بهاد لهما انما على يجب اس

مقدمة في بيان
الحاجة الى المنطق و
تعريفه وموضوعه

هذا العلم هو المنطق وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

والمنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

فالحجة الى قانون يعصم عنه في الفكر وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصور
والتصديق من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفا

فلا بد من قاعدة كلية لوضعها لم يقع الخطأ في الفكر وهو المنطق فقد ثبت احتياج الناس للمنطق في الصفة عن الخطأ في الفكر ثبتت مقدمات الأولى ان العلم ما تصورا وتعدا في الثانية ان كلامنا

ان ما ان يحصل بلا نظر وحصل بالنظر الثالث ان النظر قد يقع فيه الخطأ فلهذا المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس الى قانون في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا يعرف المنطق

ما نحتاجه قانون يعصم من لغاته الذهن عن الخطأ في الفكر فلهذا علم امر من الامور الثلاثة التي مضت للمفكر وليست بها في الكلام في الامر الثالث هو تحقيق ان موضوع علم المنطق ما اذا اشار اليه بقوله

اه قوله قانون القانون لفظ يوناني اوسرياني موضوع الاصل المسطر الكتاب في الاصطلاح تسمية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول الفاعل كل فاعل مرفوع فانه حكم كل يعلم منه احوال

جزئيات الفاعل قول موضوع موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية العرض لذاتي ما يرض للشيء اما كاد بالذات كالتعب اللاحق للانسان من حيث انه انسان فاما بواسطة امر مسأله ولذلك التمسك بالضحك الذي يعرض حقيقة المتعجب لشمس ينسب عروضة

الى الانسان بالعرض والبيان فانهم قول للعلوم التصور كما علم ان موضوع المنطق هو المعروف والحجة اما المعروف فهو عبارة عن للعلوم التصوي لكن لا مطلقا بل من حيث انه يوصل

الى مجهول تصوري كالحيوان الناطق الموصل الى تصورا لانسان اما المعلوم التصور الذي لا يوصل الى مجهول تصوري فلا يسمى معرفا والمنطق لا يبحث عنه كالموجز في المعرفة

من زيد وعرفه وما الحجة في عبارة عن المعلوم التصديق لكن لا مطلقا ايضا بل من حيث انه يوصل الى مطلوب تصديق كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل الى التصديق

بقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل كقولنا النادرة متغيرة مثلا وليس بحجة والمنطق لا ينظر فيه بل يبحث عن المعروف والحجة من حيث انها كيف ينبغي ان يتربط بجهة يوصل الى الجواب قول معرفا انه

المنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

والمنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

والمنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

والمنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

والمنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

والمنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

والمنطق هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ. وهو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم الفكر والعقل في معرفة الحقيقة وتجنب الخطأ.

التصورات الدلالة
واقسامها وتعريف
اقسامها واحكامها

التعريف...
الاقسام...
الاحكام...

او تصحح فيمجة فصل لالة اللفظ على تام ووضعه لمطابقة على جزئه تصحح
لخارج التزام اوله من اللزوم عقلا او عرفا وتلزمها المطابقة ولو تفديرا

لا ندين بتعيين اللفظ التصور قول حجة لانها تصير سببا للعلية على الخصم بالحجة اللغة العلية فعلا
من قبيل تسمية السبب سببا مسبب قوله لالة اللفظ قد علمت ان نظرا لمطابقة بالذات انما هو
في المعرف والحجة واما من قبيل المثال لا لفظا لانه كالتعارف ذكر اللفظ والغاية والموضوع في
صديق الشوق ليعيد بصيرة في الشروع كذلك يتعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقتضى
ليعين على الافادة والاستفادة وذلك بان يبين معنى الالفاظ المصطلحة المستعملة في امور
اهل هذا العلم من المفرد والمركب الكلي والجزئي والمتواطىء والمشكك وغيرها فالتحقيق في الالفاظ
من حيث الافادة والاستفادة واما ان يكون بالذات فلا بد ان يكون بالذات في كون الشيء
بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر اول هو الدال والثاني هو الدلالة الدال ان كان لفظا
فالذات لفظية ولا خلاف لفظية وكل منهما ان كان بسبب ضح الواضحة تعيينه لاول زلوا الثاني
فوضعية كالدلالة لفظ زيد على انه دلالة الال لادرج على مدلوله لعل في سبب اقتضاء
الطبع حد الدال عند عرض المدلول فطبعية كالدلالة ايراد على وجه العمل ودلالة شئ الدال على
الشيء ان كان بسبب امر غير الوضع والطبع فالذات عقلية كالدلالة لفظ دال على المعنى من دون اللفظ
على وجه الدلالة الدخان على النار فاقسام الدلالة ستة المقصود بالبحث ههنا هي الدلالة
اللفظية الوضعية فاعلمنا بالدلالة الافادة ولا استفادة وهي تنقسم الى مطلقة تضمن الدلالة
اللفظ بسبب ضح الواضحة على تام للموضوع لا يجوز ثلوه على خارج عنه قوله ولا بد في
دلالة الالتزام قوله من اللزوم ان يكون لاهل خارج بحيث يستعمل تصور الموضوع لميل في نسو اع
كان هذا اللزوم ان معنى عقلا كالبحر بالنسبة الى البحر وعرفا كالبحر بالنسبة الى العالم قوله وتلزم ههنا
المطابقة ولو تفديرا ان الدلالة الوضعية على جزء المسح لا تنفع في الدلالة على المسح

التعريف...
الاقسام...
الاحكام...

التعريف...
الاقسام...
الاحكام...

التعريف...
الاقسام...
الاحكام...

التعريف...
الاقسام...
الاحكام...

الظواهر المركبة تعرف وشرط تحققها المفرد وتعرفها وقسامها	
الظواهر المركبة تعرف وشرط تحققها المفرد وتعرفها وقسامها	
ولا عكس الموضوع ان قصد جزمه الدلالة على جزء معناه مركب اما تام خبرا وانشأه واما ناقص تقييدك او غيره ولا مفرد وهو ان استقلال فعله الدلالة تهينة على حد لا زمنه الثالثة سواء كانت تلك الدلالة على المسمى حقيقة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى يفهم منه الجرم او اللازم بالتابع او مقدما كما اذا اشتمل اللفظ على الجرم او اللازم فلا بد على الموضوع ان لا يتحقق هناك بالفعل الا انها واقعة تقدير لبعضها البعض اللفظ معناه لو قصد من اللفظ لكان دلالة على طائفة والى هذا اشار بقوله ولو قد اقول ولا عكس اذ يجوز ان يكون اللفظ معناه بسيط لا جزء ولا اقل ولا يتحقق ج للمطابقة بين التضمن والزام ولو كان له معنى مركب لا بد من تحقق التضمن بين الالزام ولو كان بسيط لا بد من تحقق الالزام بين التضمن فلا يستلزم غيرا في شيء من قول الحق قوله لا يجوز اللفظ الموضوع ان اراد دلالة جزء معناه فهو المركب الا فهو المفرد فلكركب انما يتحقق بامور اربع الاول ان يكون لللفظ جزء والثاني ان يكون له جزء والثالث ان يدل جزء اللفظ على جزء معناه والرابع ان تكون هذه الدلالة مرادة قبا تنفله كل من ينفذها لربعة يتحقق المفرد فلكركب هم واحد والفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء لللفظ فهو غير مستلزم والثاني ما لا جزء له معناه فلفظ الله والثالث ما لا دلالة له على لفظ على جزء معناه كزيد وعبد الله والرابع ما يدل جزء لفظ على جزء معناه كالدلالة غير مقصورة كالحيوان الناطق علما التضمن قوله ما تام اي التضمين السكوت عليه كزيد قائم قوله خبر ان احتمال لصديق والكتب اي يكون من شأنه ان يتصف به بان يقال له صديق وكاذب قوله او انشاء ان لم يخبرها قوله او انشاء ان لم يخبرها قوله او انشاء ان لم يخبرها قيد الاول نحو غلام زيد رجل فلهذا قائم في الدلالة قوله او غير الدلالة قوله او غير الدلالة قوله لا لا مفرد اي وان لم يقصد جزء معناه الدلالة على جزء معناه قوله او ان استقلال في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضميمة قوله هيئت بان يكون بحيث كلما تحققت هيئت التركيبية في مادة موضوعه متصورة فيها فهم واحد من الالزمية الثالثة مثلا	بما لا بد من تحقق الظواهر المركبة تعرف وشرط تحققها المفرد وتعرفها وقسامها
الظواهر المركبة تعرف وشرط تحققها المفرد وتعرفها وقسامها	
الظواهر المركبة تعرف وشرط تحققها المفرد وتعرفها وقسامها	

الطوط من اقسام المفرد علم ومتواط ومشكك	الطوط من اقسام المفرد علم ومتواط ومشكك
الاستعمال في اللغة... الطوط من اقسام المفرد علم ومتواط ومشكك	كلمة ويدفعا اسم الافادة وايضا ان التحد معافعة تشخصه ضعافه ويدون متواط ان تساوت افادة ومشكك ان تفاوتت باولية او اولوية هذه تصريحي للشيء على ثلاثة طرق مفقوعة متواليها كما تحققت في الزمان لا في المكان تحقق في خبر مائة موضوع متعقبة فيها كذا ورد النقص في جرح قول كونه في علم المنطقين وفي عرفت الخفاة فل قول الافادة ان لا يستقل في الافادة في عرف المنطقين في عرف عرفت الخفاة قوله وايضا مفعول مطلق للفعل عن وف اي اخذ ايضا في رجب وجوا وفيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا مطلق المفرد لا للاسم وفيه بحث لانه يقتضيان ان يكون المفعول والفعل اذا كانا متعلقين بالمتن داخلين في العلم المتواطى المشكك مع انهم لا يسمون بمادة الاسامي بل قد حقق في موضعين معناه لا يتصف بالكلية والجزئية تأمل فيه قوله الاتحاد في معناه قوله في تشخيصه اي جزئية قوله في معناه اي بحسب الوضع دون الاستعمال لان ما يكون مدلوله كليا لا اصل ومشتق الاستعمال كاسماء الاشارة على راي المصنف علماء علمه كما هو اخره هو ان المراد بالمتن في هذا التقسيم لما للموضوع له تحقيقا او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان ضم اللفظ بازائه تحقيقا او تاويلا فاعلم ان لا يصح على الحقيقة والجاز من اقسام متشكك المعنى وعلى الثاني يدخل نحو اساء الاشارة على من هذا المعنى في تشكك المعنى ومخرج عن افراد متشكك المعنى فلا حاجة في اخرجها الى التقييد بقوله ضعافه قول ان تساوت افادة بان يكون صدق هذا المعنى الكل على تلك الافادة على السوية قوله ان تفاوتت اي يكون صدق هذا المعنى على بعض الافادة مقدما على صدق على بعض اخرى العلمية تاويلا يكون صدق على بعض او ان يثبت من صدق على بعض اخرى وعرفته من قولنا تفاوتت باولية او اولوية مثلا فان التشكيك لا ينصرف فيما بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف
الطوط من اقسام المفرد علم ومتواط ومشكك	الطوط من اقسام المفرد علم ومتواط ومشكك

[illegible]

التصورات النسب الارباع بين الكليات ونقيضها	التصورات النسب الاربع بين الكليات ونقيضها
انفرادهم من جهة واحدة والتساوي من جهة اخرى وهذا هو النسب الاربع الذي هو النسب الاربع الذي هو النسب الاربع الذي هو النسب الاربع	ان تفارقا كلياً فمتبايناً والرافان تصافا كلياً فمتساويان ونقيضهما كل او من جانب واحد فاعم واخص مطلقا ونقيضهما بالعكس أحدى النسب الاربع التباين الكلي التساوي والعموم المطلق والعموم من وجه فانها اما ان لا يصدق شيء منها على شيء من افراد الاخر او يصدق على الاول فمتباينان كلا انسان والجم على الثاني فاما ان لا يكون بينهما صدق كلي من جانب احده او يكون صدق الاول فاما اعم واخص من وجه كلي فمتساويان فاما ان يكون صدق الكلي من الجانبين او من جانب واحد فمتساويان فاما ان لا يكون صدق الكلي على الثاني فمتساويان فاما اعم واخص مطلقا فمتساويان فاما ان لا يكون صدق الكلي على فكل انسان ناطق وكل ناطق انسان فمرجع التباين الى سالتين كليتين فكل من الانسان مجزأ لا شيء من الجبر بانسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا الى موجبة كلية موضوعها اخص وموضوعها الاعم فكلية موضوعها الاعم وموضوعها الاخص لحوكل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان ومرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبة جزئية وسالتين جزئيتين لحو بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض لا ابيض ليس بحيوان قول ونقيضهما كالتساوي ان نقيض المتساويين اعم متساويان اي كل اخص وعليه احدا لنقضي صدق عليه النقيض الاخر اذ لو صدق احدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر ضرورة استحالة ان يقع النقيضين فصدق عين الاخر دون عين الاول ضرورة استحالة اجتماع النقيضين وهذا يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق للانسان على شيء ولم يصدق عليه ناطق فصدق عليه الناطق فمتباين لان الانسان هلا خلف قوله ونقيضهما بالعكس نقيض الاخص مطلقا اعم واخص مطلقا فمتساويان فاما ان لا يكون صدق الكلي على صدق عليه نقيض الاخص فليس كل اخص عليه نقيض الاخص فصدق عليه نقيض
ان النسب الاربع الارباع بين الكليات ونقيضها	ان النسب الاربع الاربع بين الكليات ونقيضها

[illegible]

التصورات لاول من الكليات الخمسة الجنس	هذا هو تصور الجنس الاول وهو الكليات الخمسة التي هي في مرتبة الاولى من الكليات التي هي في مرتبة الثانية من الكليات التي هي في مرتبة الثالثة من الكليات التي هي في مرتبة الرابعة من الكليات التي هي في مرتبة الخامسة من الكليات
اي تعريف للجنس الاول من الكليات الخمسة التي هي في مرتبة الاولى من الكليات التي هي في مرتبة الثانية من الكليات التي هي في مرتبة الثالثة من الكليات التي هي في مرتبة الرابعة من الكليات التي هي في مرتبة الخامسة من الكليات	وقد يقال الجنس في الاخص من الشيء وهو اعم الكليات خمس لاول الجنس كل وجود وللعلل عرفان بين تقييدها واما الوجود والعدم فمراية تباينها لا يوفق تحقق في ضمن الوجود في كلاً من الوجود والعدم بين تقييدها واما الانسان واللا وجود فمراية تباينها لا يوفق تحقق في ضمن بين تقييدها بمباينة جزئية حتى يعرف كل هذا اعم من ان للمصنف آخر ذكر تقييدها المتباينين بوجهين لاول فصل الاختصاص على تقييد الاعم الاخص موجهة الثاني ان تصور التباين الجنس في من حيث انه مجموع من خصوص فردية موقوف على تصف فردية للامر وهو موجهة التباين الكل فقبل ذكر فردية كلياته لا يتلى ذكره ^{اي وبتقدير ان التفاضل اعم من التماثل} قول قد يقال انه يعني ان لفظ الجنس في كلياته المعلوم الذي يقتضيه ان يجوز صدق على كثيرين كذا يطلق على الاخص من شيء على الاول في قوله الحقيقة وعلى الثاني بالاضافي والجنس في بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول ذلك جرت حقيقة فهو منزج تحت مفهومه واول المفهوم والثاني ولا يلامر لا عكس اذا الجنس في الاضافي قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان وكذلك على قوله هو اعم على جواب سوال مقلد كان فلا يقول الاخص على ما علم سابقاً هو الاولى الذي يصدق عليه كل اخص كالكليات الاصل في هو على ذلك لاخر كذا للجنس في الاضافي لا يلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقة تقييد الجنس الاضافي بالاختصاص المعنى تقييد الاخص فليجاب قوله هو اعم اي الاخص لهذا كونه اعم من للعلوم سابقاً انما ومنه يعلم ان الجنس في هذا المعنى لعم من الجنس في الحقيقة فيعلم من النسبة لانه اعم من فردية مشايخنا طالب الله ثراه قول الكليات في الكليات التي لها افراد هي نفس الامتياز في الزهن او المخارج منصرف في خمسة انواع واما الكليات الفرضية التي لا لها افراد فمراية تباينها لا يوفق تحقق في ضمن كليات ان كانت لها افراد خارجية كذا في دمجها انما هو تصور الجنس الاول وهو الكليات الخمسة التي هي في مرتبة الاولى من الكليات التي هي في مرتبة الثانية من الكليات التي هي في مرتبة الثالثة من الكليات التي هي في مرتبة الرابعة من الكليات التي هي في مرتبة الخامسة من الكليات اي تعريف للجنس الاول من الكليات الخمسة التي هي في مرتبة الاولى من الكليات التي هي في مرتبة الثانية من الكليات التي هي في مرتبة الثالثة من الكليات التي هي في مرتبة الرابعة من الكليات التي هي في مرتبة الخامسة من الكليات
الاول من الكليات التي هي في مرتبة الاولى من الكليات التي هي في مرتبة الثانية من الكليات التي هي في مرتبة الثالثة من الكليات التي هي في مرتبة الرابعة من الكليات التي هي في مرتبة الخامسة من الكليات	هذا هو تصور الجنس الاول وهو الكليات الخمسة التي هي في مرتبة الاولى من الكليات التي هي في مرتبة الثانية من الكليات التي هي في مرتبة الثالثة من الكليات التي هي في مرتبة الرابعة من الكليات التي هي في مرتبة الخامسة من الكليات

التصورات الثانی من الکلیات الخمس النوع	هذا هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركا تمامها هو الجواب عنها وعن الكل فغيره كالجواب ولا فبعد كالبسم النامي لثا النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جوابها هو قد يقال على الماهية للمقول عليها وعلى غيرها الجنس في جوابها هو
ان المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركا تمامها هو الجواب عنها وعن الكل فغيره كالجواب ولا فبعد كالبسم النامي لثا النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جوابها هو قد يقال على الماهية للمقول عليها وعلى غيرها الجنس في جوابها هو	وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركا تمامها هو الجواب عنها وعن الكل فغيره كالجواب ولا فبعد كالبسم النامي لثا النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جوابها هو قد يقال على الماهية للمقول عليها وعلى غيرها الجنس في جوابها هو
هذا هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركا تمامها هو الجواب عنها وعن الكل فغيره كالجواب ولا فبعد كالبسم النامي لثا النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جوابها هو قد يقال على الماهية للمقول عليها وعلى غيرها الجنس في جوابها هو	وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركا تمامها هو الجواب عنها وعن الكل فغيره كالجواب ولا فبعد كالبسم النامي لثا النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جوابها هو قد يقال على الماهية للمقول عليها وعلى غيرها الجنس في جوابها هو

المقصود الثالث من الكليات الخمسة الفصل	هذا هو المقصود الثالث من الكليات الخمسة الفصل
والله اعلم بما ليس بالمتعارفين في هذه المسئلة والله اعلم بما ليس بالمتعارفين في هذه المسئلة	الثالث الفصل وهو المقول على الشيء جواب اي شئ هو في ذاته فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقرب والا فبعيد فقط كالتبع العادى متوسط فقط كالجنس اقل وجنس متوسط ونوع متوسط كالجنس كالتبع المصنف لم تعرض الجنس المفرد والنوع المفرد لان الكلام في ذاته في المفرد وليس في خلافه سلسلة الترتيب والله اعلم بصدق وجوه قول اي شئ اطلاق كلمته في موضوعه في الاصل ليطالب بما يثبت في حاشا اركم في اضيف عليه هذه الكلمة مثلا اذا بصرت شيئا من بعيد تيقنت انه حيوان لكن تتردد في انه هل ان اي شئ هو الحيوان اي شئ هو الحيوان اي شئ هو الحيوان
والله اعلم بما ليس بالمتعارفين في هذه المسئلة والله اعلم بما ليس بالمتعارفين في هذه المسئلة	الاما الواجب في هذا المقام ان هذا صاحب الحركات بان معناه ان يكون كل حسب القطة طلب المميز مطلقا لكن ارباب المعقول مطلقا على ان يطلب مميزا لا يكون مقولا في جوابه وهو هذا خبر الحد الجنس ابيض والمحقق الطوسي ههنا مسلك اخر اذ في انق وهو ان لا ينشئ عن الفصل الا بعد ان تعلن ان الشيء جنسا بيا على ان لا احسن له الفصل وادخلنا الشيء بالجنس فطلبنا ميزه عن المشاركات في ذلك الجنس فنقول لانسان اي حيوان هو في انه فمعين الجواب بالناطق لا غير مكية شئ كناية عن الجنس للمعلوم الذي يطلب بما يميز الشيء عن المشاركات في ذلك الجنس حيث يندفع لاشكال عند غيره قول فقرب كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث ميزه عن تلك اركات في جنسه القريب هو الحيوان قول فبعيد كالحسا بالنسبة الى الانسان حيث ميزه عن تلك اركات في الجنس القريب هو الحيوان قول فبعيد كالحسا بالنسبة الى الانسان حيث ميزه عن تلك اركات في

وإذا انشئت ما يميزه فمقوم على ما يميزه عن نفسه المقوم للخاص مقوم للكل ولا عكس المقسم بالعكس البراءة الخاصة هو الخارج للمقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط الخارج من العرض العام وهو الخارج للمقول عليها وعلى غيرها	وإذا انشئت ما يميزه فمقوم على ما يميزه عن نفسه المقوم للخاص مقوم للكل ولا عكس المقسم بالعكس البراءة الخاصة هو الخارج للمقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط الخارج من العرض العام وهو الخارج للمقول عليها وعلى غيرها	وإذا انشئت ما يميزه فمقوم على ما يميزه عن نفسه المقوم للخاص مقوم للكل ولا عكس المقسم بالعكس البراءة الخاصة هو الخارج للمقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط الخارج من العرض العام وهو الخارج للمقول عليها وعلى غيرها
الجنس البعيد هو الجنس الذي قول ما نسب آه الفصل له نسبة للماهية التي هو مقصود ميز لها ونسبت للجنس المتكبر للماهية عنه من بين أفرادها فهو لا اعتبار لأولى هي متوالة جوه الماهية حصل لها ولا اعتبار الثاني مع مقابلة ما يفضل على هذا الجنس هو ما يحصل كما حصل في الآخر كما حصل في تقسيم الحيوان إلى الناطق على الحيوان الغير الناطق قول المقول للعالم للكل كل فصل مقوم للعالم فهو فصل مقوم للكل لأن مقوم العالم جزء للعالم العلى جزء للكل كل الجزء جزء فهو العالم العلى جزء للكل لانه يميز العلى عن كل ما يميز العلى عنه فيكون جزءاً له وهو المقوم للمقوم ولعلنا علمنا أن العالم العلى هو ما يكون فوق آخر سواء كان فرداً أو كلاً وكن المراد بالكل كل جنس نوع يكون تحت آخر سواء كان تحتاً أو لا تحتاً الجنس المتوسط على بالنسبة إلى ما تحته وسافل بالنسبة إلى ما فوقه قولنا عكس كذا يعني ليس كل ما هو مقوم للسافل مقوماً للعلى فإن الناطق مقوم للكل الذي هو ولا نساك ليس مقوماً للعلى لذي هو الحيوان قولنا والمقسم بالعكس أي كل مقوم للكل مقوم للعلى لعلنا علمنا أن المراد بالكل السافل قسم من العلى فكل فصل مقوم للكل مقوم للعلى كما علمنا أن قسم المقسم التاقلان الحسا مثلاً مقوم للعلى لذي هو المقوم للكل ليس مقوماً للعلى قولنا وهو المقوم على الكل الخارج فان المقسم معتبر في جميع مقوماته لا سيما في الخاصة تقسم إلى خمسة شاملة لجميع ما خاصة للمالكات بانفق للانسان الى غير شاملة لجميع افرادها كالكتاب بالكل للانسان قول حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فللشاة خاصة للحيوان عرض عام للانسان فاقسم قولنا على غيرها كالماء يقال على حقيقة فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس	فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فللشاة خاصة للحيوان عرض عام للانسان فاقسم قولنا على غيرها كالماء يقال على حقيقة فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس	الجنس البعيد هو الجنس الذي قول ما نسب آه الفصل له نسبة للماهية التي هو مقصود ميز لها ونسبت للجنس المتكبر للماهية عنه من بين أفرادها فهو لا اعتبار لأولى هي متوالة جوه الماهية حصل لها ولا اعتبار الثاني مع مقابلة ما يفضل على هذا الجنس هو ما يحصل كما حصل في الآخر كما حصل في تقسيم الحيوان إلى الناطق على الحيوان الغير الناطق قول المقول للعالم للكل كل فصل مقوم للعالم فهو فصل مقوم للكل لأن مقوم العالم جزء للعالم العلى جزء للكل كل الجزء جزء فهو العالم العلى جزء للكل لانه يميز العلى عن كل ما يميز العلى عنه فيكون جزءاً له وهو المقوم للمقوم ولعلنا علمنا أن العالم العلى هو ما يكون فوق آخر سواء كان فرداً أو كلاً وكن المراد بالكل كل جنس نوع يكون تحت آخر سواء كان تحتاً أو لا تحتاً الجنس المتوسط على بالنسبة إلى ما تحته وسافل بالنسبة إلى ما فوقه قولنا عكس كذا يعني ليس كل ما هو مقوم للسافل مقوماً للعلى فإن الناطق مقوم للكل الذي هو ولا نساك ليس مقوماً للعلى لذي هو الحيوان قولنا والمقسم بالعكس أي كل مقوم للكل مقوم للعلى لعلنا علمنا أن المراد بالكل السافل قسم من العلى فكل فصل مقوم للكل مقوم للعلى كما علمنا أن قسم المقسم التاقلان الحسا مثلاً مقوم للعلى لذي هو المقوم للكل ليس مقوماً للعلى قولنا وهو المقوم على الكل الخارج فان المقسم معتبر في جميع مقوماته لا سيما في الخاصة تقسم إلى خمسة شاملة لجميع ما خاصة للمالكات بانفق للانسان الى غير شاملة لجميع افرادها كالكتاب بالكل للانسان قول حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فللشاة خاصة للحيوان عرض عام للانسان فاقسم قولنا على غيرها كالماء يقال على حقيقة فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس
فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فللشاة خاصة للحيوان عرض عام للانسان فاقسم قولنا على غيرها كالماء يقال على حقيقة فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس	فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فللشاة خاصة للحيوان عرض عام للانسان فاقسم قولنا على غيرها كالماء يقال على حقيقة فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس	فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فللشاة خاصة للحيوان عرض عام للانسان فاقسم قولنا على غيرها كالماء يقال على حقيقة فانها حقيقة واحدة لوعيتا وجنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس

[illegible]

وكن الا انواع الخمسة والطبقان وجود الطبي بمعنى جواشقا
صدق على كثير من يسمى كليا منطقيا فان المنطق يقصد من الكلي هذا المعنى قوله ومعناه
اي ما يصدق عليه مفهوم الكلي كالانسان الحيوان يسمى كليا طبيعا او جوه في الطبائع بمعنى الخارج
على ما يسمى قوله والجميع المركب من هذا العارض والمرضى كالانسان الكلي الحيوان الكلي
يسمى كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل قوله كذا الا انواع الخمسة يعني كان الكلي كونه منطقيا
وطبيعا وعقليا كذا لانواع الخمسة يعني الجنس الفصل النوع والخاصة العرض العامة تجري
في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول على كثير من متفقين الحققة
ان جوبها هو يسمى نوعا منطقيا ومعناه كالانسان الفرس نوعا طبيعيا وجميع العارض والمرضى
كالانسان النوع نوعا عقليا وعلى هذا فحق البواق بل الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئي ايض
فانا اذا قلنا لا يد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يقتضيه عرض صدق على كثير من يسمى جزئيا منطقيا
ومعناه اعني زيدا يسمى جزئيا طبيعيا والجميع اعني زيدا الجزئي يسمى جزئيا عقليا قوله والمعنى
ان وجود الطبي بمعنى وجودا شاملا لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان
الكليات ما تخرج من المفردات في العقل لانه لا يثبت للمفردات الثانية وكذا في ان العقل غير
موجود فيه فان استغناء الجزئ يستلزم استغناء الكل اما النزاع في ان الطبي كالانسان من حيث هو
انسان الذي يعرفه الكلية في العقل هل موجود في الخارج في ضمن افراذه ام لا بل ليس هو حقيقة
الافراد كذا بل من حيث جهود الحكماء والثابت ذهب بعض المتأخرين ومنهم من ذهب ولذا قال
الحق هو التاكد ذلك لانه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن الافراذه لزم اتصال الشيء الواحد
بالصفات المتضادة كالكلية والجزئية ووجود الشيء الواحد في الامكنة المتعلقة ودرجته
وجود الطبي هو ان افراد موجودة وفيه تامل تحقيق الحق في حواشئ التجريد فانظر فيها

والتصويع بالعرض العام شروط الحكماء في التصويع على اعتبار العرض العام	التصويع تعريف المصروف شروط الحكماء في التصويع على اعتبار العرض العام
فصل في تعريف الحيوان فلا يصح بالعرض العام والتصويع بالعرض العام وبالخاصة تدسم فان كان مع الجنس القريب فاما ولا فاقصلا يعتبر وبالعرض العام قوله من الحيوان بعد الفراغ عن بيان ما يترتب من تعريف المصروف شرعا في البحث عنه وقيل علمت للمقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه من الحيوان عرّف به ما يصل على الشيء أي للتعريف تصويع هذا الشيء ما يمكنه ما يوجد من جميع ما عداه ولهذا المصروف ان يكون اعم مطلقا لا لا شيئا منها كالحيوان في تعريفه لانسان فان الحيوان ليس على انسان لان حقيقة الانسان هو الحيوان الناطق وايضا لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرقان في الحال في الاعراض من حيث الاعراض مطلقا فهو ان جاز ان يفيد تصويعه تصويعه تصويعه بالعرض او وجهه يمتاز به ما عداه كما اذا تصورت لانسان بانه حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان في فهم الانسان بل هو الحيوان لكن لما كان لاخصا اقل جودا في العقل اخفى في نظره وشد للعرض ان يكون اعرف من المصروف ليميز ان يكون اخص منه اي قد علم من تعريف المصروف بما يقتضيه على الشيء بانه لا يجوز ان يكون مابينا للتعريف فاعين ان يكون مابينا له ثم ينبغي ان يكون اعرف المصروف في نظر العقل لا في ما هو موصول الى تصويعه هو المصروف لا في ما عداه ولا في ما عداه والظاهر قوله بالفصل القريب التعريف لا بل ان يشمل على موصوف المصروف ويشايه بناء على من اشترط المساواة عند الامران كان امتيا كان فصلا قريبا وان كان عرضيا كان فصلا عاكسا فصل الاول في تعريف الحيوان وعلى المثلى انما هو ان اشتغل على الجنس القريب يسمى حيوانا تلاوه ما تاما فان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتغل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب ووجه او خاصة وحدها يسمى حلا ناقصا وما ناقصا ههنا فصل الاكتمال فيه ابحاث لا يسعها المقام قوله ولم يعتبر وبالعرض العام والواضح من التعريف اما الاطلاع على كنه اللغز او امتيازها عن جميع ما عداه والعرض العام	والتصويع تعريف المصروف شروط الحكماء في التصويع على اعتبار العرض العام
والتصويع تعريف المصروف شروط الحكماء في التصويع على اعتبار العرض العام	والتصويع تعريف المصروف شروط الحكماء في التصويع على اعتبار العرض العام

التصديقات تقاسم الحكمة باعتبار الموضوع	الحكمة باعتبار الموضوع التصديقات تقاسم
الحكمة باعتبار الموضوع التصديقات تقاسم	وتلازم الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع امحققا في الخارجية او مقدرافا للحقيقية او ذهنا فالذهني من تلك المصنوعات الاربع من امرين كية افراد الموضوع في ذلك الامر والسواخذ من سوا البيلد اذ كان سور البيلد محيط به كذا في هذا الامر محيط بما حكمه عليه من افراد الموضوع قصور الموجبة الكلية هوكل الاما لا استغراق وما يفيد معناها من اتي لغة كانت وسور الموجبة الخارجية بعض وواحد وما يفيد معناها وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد نظائرها وسور السالبة الجزئية هو ليس بعض ليس ليس كل ما يراد بها قول وتلازم الجزئية اعلان القضايا المعتمدة في العلوم هي المصنوعات الاربع لا غير ذلك لان الملمة والجزئية متلازمان اذ كلما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس الملمة مندرجة تحت الجزئية والخصفية لا يثبت عليها خصوصية لا نه لا كمال في معرفة الجزئية المتعدية ثباتها بل انما يثبت عنها في ضمن المصنوعات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعة لا يثبت عنها في العلوم اطلاقا فان الطبايع الكلية من حيث نفسها هي كالموضوع الطبيعة لا من حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا كمال معرفة لها فانحصر القضايا المعتمدة في المصنوعات الاربع قول ولا بد في الموجبة في صدقها من وجود اللو و ذلك لان الحكم في الموجبة ثبوت شيء وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت لما في الموند فاما يصدق هذا الحكم اذ كان الموضوع محققا في الخارج كان الحكم بثبوت المحمول هناك او في لذه من ذلك لثبوت القضايا المحلية للثبوت باعتبار وجوده لها ثلثة تقاسم لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققا فكل تشكيون محمول انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج واما على الموضوع الموجود في الخارج مقدر او محمول كل انسان حيوان فبعضه ان كل ما وجد في الخارج كان انسانا فهو على تقدير وجوده حيوان وهذا اللوح المقدر انما اعتبره في الافراد الممكنة لا المتبعة كافراد الاشياء وشبهها التي لا يمكن
التصديقات تقاسم الحكمة باعتبار الموضوع	التصديقات تقاسم الحكمة باعتبار الموضوع

التصديق افعال المحل
باعتبار السلب
وشرها اقل السلب

في قولنا ان الانسان حيوان
فان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

ان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

ان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

في قولنا ان الانسان حيوان
فان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

في قولنا ان الانسان حيوان
فان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

في قولنا ان الانسان حيوان
فان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

في قولنا ان الانسان حيوان
فان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

في قولنا ان الانسان حيوان
فان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

في قولنا ان الانسان حيوان
فان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

في قولنا ان الانسان حيوان
فان السلب في قولنا ان الانسان
حيوان هو سلب ان الانسان
ليس حيوانا

التصديقات الموجبات وشروطها واقسام الميراثات	الميراثات هي التي يرثها الميراثون من الميراثات الموجبات وشروطها واقسام الميراثات الميراثات هي التي يرثها الميراثون من الميراثات الموجبات وشروطها واقسام الميراثات
الميراثات هي التي يرثها الميراثون من الميراثات الموجبات وشروطها واقسام الميراثات الميراثات هي التي يرثها الميراثون من الميراثات الموجبات وشروطها واقسام الميراثات	والوقفية وانتشرة وقد تقيد المطلقة العامة بالضرورة الذاتية فتسمى أوجودية بالضرورة وبالادام الذاتي المطلقة هي العرفية العامة للمقيدة بالادام الذاتي كقولنا لا شيء من المكاسب الا صابها دام كاتباً دائماً أي كل كاتب ساكن لا صابها بالفعل قوله الوقتية ولتنشئة الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة بالادام الذاتي حتى من أمية كلف الإطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منشئة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة بالادام الذاتي غير قائمة بغيره من غير منشئة بالضرورة ولا دائماً أي لا شيء من المكاسب فبالفعل المنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة بالادام الذاتي بخلافه لا شيء من الإنسان بمنتهى الضرورة وقد لا دائماً أي كل إنسان متفقاً بالفعل قوله بالضرورة الذاتية مع الضرورة الذاتية أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فكل واحد حكماً بإمكانه تقييدها لأن الامكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل كما هو فيكون مفقود الضرورة الذاتية إمكانية علمية مخالفة للاصل في الكيف قول الوجودية بالضرورة لأن معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة ووجودها في وقت من الأوقات ولا دائماً على الضرورة فالوجودية بالضرورة هي المطلقة العامة المقيدة بالضرورة الذاتية فكل واحد متفقاً بالفعل لا بالضرورة أي لا شيء من الإنسان بمنتهى الامكان العاقبة مركبة من المطلقة العامة والممكنة العامة لعدم وجوبها كسلبية قول الادام الذاتي انما هي بالادام بالذاتي لان تقييدها عامتين بالادام الوصف غير محتم ضرورة تناقض الادام الوصف العاصف مطلد ادوم بحسب الوصف فممكن تقييدها لوقتيتين للمطلقتين بالادام الوصف فكل واحد التركيب غير متغير عند عدمه واعلم انه كما يصح تقييد هذه القضايا الادوم بالادام الذاتي كذا يصح تقييدها بالضرورة الذاتية وكان ذلك يصح تقييدها بالضرورة العامة من ذلك الجملة بالضرورة الوصفية فالاحكامات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الادوم مع كل
الميراثات هي التي يرثها الميراثون من الميراثات الموجبات وشروطها واقسام الميراثات	الميراثات هي التي يرثها الميراثون من الميراثات الموجبات وشروطها واقسام الميراثات

[illegible]

五

[illegible][illegible]

النسب الشرطي متروكها
وقيما المنفصلة
واقامها وترها

الشرطية متروكها
وقيما المنفصلة
واقامها وترها

الشرطية متروكها
وقيما المنفصلة
واقامها وترها

الشرطية متروكها
وقيما المنفصلة
واقامها وترها

النسب الشرطي متروكها
وقيما المنفصلة
واقامها وترها

الشرطية متروكها
وقيما المنفصلة
واقامها وترها

لما قيد بفصل الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى ونقيها
لزومية ان كان ذلك بعلاقة ولا فاقامة ومنفصلة ان حكم فيها بتبني
النسبتين او لا تنافيها صلا وكونا معا وهي الحقيقية او صلا فقط فاقامة
في الاول فكذا في الثاني قول لما قيد بمأى القضية التي قيدت بمأى بالادوام
الاخرون يعني اصل القضية قوله على تقدير اخرى سوا كانت النسبتين فرعاً او متصلة
مختلفتين قولنا كما لم يكن فزاد وان لم يكن انما متصلة موجبة فالمتصلة ما حكم فيها بالتصل
النسبتين السالبة ما حكم فيها بالسلب اتصاليهما غير البتة كلما كانت الشمس طالعة كانت
الليل موحدة وكذلك لزومية ما حكم فيها بالانفصال بعلاقة والسالبة ما حكم فيها بالنسب
هنا اتصال بعلاقة متساوية لم يكن هناك اتصال كان لكن لا بعلاقة واما الاتفاقية فهي ما حكم
فيها بغير الاتصال ونقيها من غير ان يكون ذلك مستلزم للاتفاقية نحو كلما كان الان فاقامة
ناقص وليس كما كان لاننا نطقا كان الفرقان فاقامة بقوله ولاقية وهي ايجابية
النسبتين سوا كانت النسبتين ثبوتيتين او سلبيتين مختلفتين في كمال الحكم فاقامة
منفصلة موجبة وان كان بلسان اخرى منفصلة سالبة قوله في الحقيقة فالمتصلة
ما حكم فيها بتعلق النسبتين الصل والكذب قولنا ان يكون هذا العد زوجا واما ان يكون
هذا العد فردا وحكمها بلسان في النسبتين في الصل والكذب نحو قولنا ليس البتة اما
ان يكون هذا العد زوجا ومنفصلة سلبية في المنفصلة لما افاد الجمع ما حكم فيها بتبني النسبتين
او لا تنافيها في الصل فقط غير هذا البتة اما ان يكون زوجا واما ان يكون محرم او المنفصلة
لما افاد الجمع ما حكم فيها بتبني النسبتين او لا تنافيها في الكذب فقط نحو ما ان يكون زوجا
في الجمع اما ان لا يفرق قوله او صلا فقط اي لافي الكذب او مع قطع النظر عن
الكذب حتى جاز ان يحكم النسبتين في الكذب وان لا يحقعا ويقال للمعنى الاول

الشرطية متروكها
وقيما المنفصلة
واقامها وترها

[illegible]

مع بقوله الصدق والكيف الموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول والتالي الثبات الكلية
تنعكس سالبة كلية الالزام سلب الشيء عن نفسه الجزئية لا تنعكس اصلها لجواز عموم الموضوع
القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واظهر ان العكس كما
يطلق على لغة للصدق كما المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبدل في ذلك للاطلاق
لجانه من قبيل طلق اللفظ على المفروض والمخلق على المخلوق قوله مع بقوله الصدق بمعنى ان
الاصل لو فرض صدقه لزوم من صدق صدق العكس لا انه يصحده في الواقع قوله
والكيف بعض كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان سالبة قوله
انما تنعكس جزئية يعني للوجبة سواء كانت كلية نحو كل انسان حيوان او جزئية نحو بعض الانسان
حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية اعمد في الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة
انما صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا او بعضا لصدق الموضوع والمحمول
في هذا الفرع فصدق المحمول على افراد الموضوع في الجملة واصل صدق الكلية فلا ان المحمول
في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية صدق الموضوع اعم وجعل
الاصل كناية لاهل العكس الالزام الصاق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو البيان
في المحليات وقس عليه الحال في الشرطيات قوله لجواز عموم البيان للجزء السلب من المحصور
لذلك وما لا يجاب الجزئي فبدى كما هو قوله ولا لزوم سلب الشيء عن نفسه تقر بان
يقال كلما صدق قولنا لا شيء من الانسان فمجرد صدق لا شيء من الحيوان بانسان لا يصدق
نقيضه هو بعض الحيوان انسان فمضمون مع الاصل فنقول بعض الحيوان لا شيء من الانسان
بجزء من بعض الجزئ ليس مجرد هو سلب الشيء عن نفسه وهذا محال فمشتا نقيض العكس
لان لا اصل صدق والمهية منبغة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا
هو المم قوله عموم الموضوع وهو يصح سلب الاخص من بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم من
بعض الاخص مثلا صدق بعض الحيوان ليس بانسان لا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان

التصديقات العكس المستوي واحكامه	والتصديقات العكس المستوي واحكامه
والتصديقات العكس المستوي واحكامه	والتصديقات العكس المستوي واحكامه
والتصديقات العكس المستوي واحكامه	والتصديقات العكس المستوي واحكامه

التصديقات
العكس المستوي
والنقيض احكامها

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ
 في مدينة الرياض
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ

دانی کلمات افسارده کاهن و من ادوات
 بنیض الطوفان الاخر
 من المومنین
 هذا المسمى ١١٠ البو افسارده کاهن و من ادوات
 جمل افسارده کاهن و من ادوات
 بنیض المومنین کاهن و من ادوات
 علی المسمى المسمى مقتضی
 علی الحاصل بالمصدر ای افسارده کاهن و من ادوات
 بعد افسارده کاهن و من ادوات
 مسمى نمازی ١١٢ من افسارده کاهن و من ادوات
 بقا افسارده کاهن و من ادوات
 دانی کلمات افسارده کاهن و من ادوات
 دانی کلمات افسارده کاهن و من ادوات
 دانی کلمات افسارده کاهن و من ادوات

[illegible]

ينتج للمحاك لا عكس للبواري بالنقض **فصل** عكس النقيض تبدل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف اجعل نقيض الثاني او لا مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات

منها وهو المطلق العامة السالبة لا عكس لها فقد بقول بنجر آه فهذا المحال اما ان يكون
 ناشئا عن الاصل او عن نقيض العكس وعزيمة تأليفها لكن الاول مفرق عن الصدق
 والثاني هو الشكل الاول المعلوم صحة وانما تجر فغير التاكيد يكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا
 قول لا عكس للبواقي اى السؤال بالقيتة هي تسعة الوقتية للمطلقة المنتشرة المطلقة
 والمطلقة العامة والممكنة العامة من السائط والوقتية تان الوجوه تان الممكنة الخاصة
 من المركبات قول بالنقض اى بدليل التخلف في مادة يعبر عنه انه يصدق الاصل في مادة
 بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل ببيان التخلف في تلك
 القضايا ان إخفاها هو الوقتية قد تصدق بدون العكس فانه يصدق ارضى من القمر
 بمخفف وقت التوزيع لاداء مع كذب بعض المتخلف ليس بقدر الامكان العام لصدق
 نقيضه هو كل مخفف قهر بالضرورة واذ تحقق التخلف عدم الانعكاس الاخص تحقق في
 الاعمال العكس لازم للنقضية فلو العكس لا يتم انعكس الاخص لان العكس يكون لازما له و
 الاعمال لازم للاخص ولازم لللازم لازم فيكون العكس لازما للاخص ايضا وقد بينا عدم
 انعكاسهم ههنا واما اخترا نافي العكس الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها
 اعم من سائر اللوجيات فاذا لم تصدق الاعمال يصدق الاخص بالطريق الاول بخلاف
 العكس الكلية قول بتبديل نقيض الطرفين اى جعل نقيض الجزء الاول من الاصل
 ناشئا عن نقيض ثلث اى قول مع بقاء المصدق اى ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا
 قول ومع بقاء الكيف اى ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا
 كان سالبا مثالا قولنا كل ج ب ينعكس بعكس ان نقيض الى قولنا كل ا ليس ب ليس ج
 وهذا طريق القدماء واما المتأخرون فقالوا لان عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

التصالحات القياس استثنائي واقتراني و الاقتراضي الحلي وشرطي	قوله في القياس... قوله في القياس... قوله في القياس...
قوله في القياس... قوله في القياس... قوله في القياس...	قوله في القياس... قوله في القياس... قوله في القياس...
قوله في القياس... قوله في القياس... قوله في القياس...	قوله في القياس... قوله في القياس... قوله في القياس...
قوله في القياس... قوله في القياس...	قوله في القياس... قوله في القياس...

موضوع المطلوب من المحل يسمى أصغر وهو أكبر المتكرر وأوسط ولا يصح أن يكون أكبر
 كبر ولا وسطاً لمحمول الصغر وموضوع الكبير فهو الشكل الأول أو محمولها فالثاني
 أو موضوعها فالثالث أو عكس الأول فالرابع ويشترط في الأول أن يحجب الصغر
 وفعليتها مع كلية الكبرى لينتج الموجدتان مع الموجبة الكلية
 كان مركباً من الحملات الصرفة فمحل العالم متغير وكل متغير حادث في العالم حادث ولا فخر على
 تركيب من الشرطيات الصرفة فمحمولاً كانت الشمس لعة فالهنا موجود وكلما كان العلم هو العالم
 مفعولاً فكلما كانت الشمس لعة فالعالم مفعولاً أو تركب من الحملات الشرطية فمحمولاً كان هذا الشكل إنساناً
 كان حيواناً وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشكل إنساناً كان جسماً فقدم المصباح على قولهم العلم على القول
 الشرط لكونه أبسط من الشرط قولهم العلم أي من القولين المحل قولهم أصغر لكون الموضوع في الغالب
 يخص من المحمول وأقل أفراداً منه فيكون المحمول أكبر والفراد منه قول المتكرر الأوسط لتوسطه
 الطرفين قولهم ما فيه أي المقدمه التي فيها الأصغر وتذكرها الضمير نظر إلى لفظ الموضوع قول الصغرى
 لانهما لاهل الأصغر قول الكبرى أي ما فيه أكبر الكبرى لانهما لاهل الأكبر قول الشكل الأول يسمي
 أولاً لأن أشباهه بدعي أنما هو نظري يرجع اليه فيكون اسبق وأقدم العلم قول الثالث
 لا اشتراك مع الأول في اشتراك مقدمتين أعني الصغرى قول الثالث لا اشتراك مع الأول في خبر
 المقدمتين أعني الكبرى قول فالرابع لكونه في غاية البعد عن الأول قول فعليتها ليتبع الحكم من
 الأوسط إلى الأصغر وذلك لأن الحكم في الكبرى أجباً بأكبر وأوسطاً ما يثبت له الأوسط بالفعلي على
 الشيء فلم يحكم في الصغرى أن الأصغر يثبت له الأوسط بالفعلي فلم يثبت له الحكم من الأوسط إلى الأصغر قول
 مع كلية الكبرى ليلزم أن لا يرب الأصغر في الأوسط فيلزم من الحكم في الأوسط الحكم في الأصغر وذلك لأن الأوسط
 يكون محمولاً على الأصغر ويجوز أن يكون المحمول أعز من الموضوع فالو حكم في الكبرى على بعض
 الأوسط لا احتلال يكون الأصغر غير متصل به في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك
 البعض الحكم على الأصغر كما يشاهد في قول كل نسل حيوان بعض الحيوان فوس قول الفعل للموجباً

[illegible]

التصديقات الشكل الرابع وشرائطه	الركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية واليهما اشار بقولهم السالبة الكلية اي لينتهى لوجبتان السالبة الكلية والثالث من موجبة كلية و سالبة جزئية كما قال والكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية قول بالخلف يعني بيان نتائج هذه الضروب لهذه النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الكلية كجزء صغير القياس لا يجابه صغير لينتهى من الشكل الاول ما ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها واما بعكس المستقر ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كافي الضرب الاول والثاني والرابع والخامس ما بعكس للكبرى شكلا بها ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا ولا يغير نتيجة فيعكس هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكس صغير الشكل الاول ويكون الصغير كلية ليصلح كبرى كافي الضرب الاول والثالث لا غير قول في الرابع اي يشترط في نتائج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف لحد الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغير واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احدهما وذلك لانه لو احدهما لازم اما ان يكون المقدمتان سالتين او موجبتين مع كون الصغير جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاث يحصل الاختلاف وهو دليل العقدة ما على الاول فلان الحق في قولنا لا تشبهن الحجر بانسان ولا شئ من الناطق بحجر ولا ايجاب ولو قلنا لا شئ من الفرس بحجر كان الحق السلب ما على الثاني فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب لو قلنا كل فرس حيوان الحق السلب واما على الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ثم ان المصنف لم يتعرض اي يدل الكبرى ١٢
الركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية واليهما اشار بقولهم السالبة الكلية اي لينتهى لوجبتان السالبة الكلية والثالث من موجبة كلية و سالبة جزئية كما قال والكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية قول بالخلف يعني بيان نتائج هذه الضروب لهذه النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الكلية كجزء صغير القياس لا يجابه صغير لينتهى من الشكل الاول ما ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها واما بعكس المستقر ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كافي الضرب الاول والثاني والرابع والخامس ما بعكس للكبرى شكلا بها ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا ولا يغير نتيجة فيعكس هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكس صغير الشكل الاول ويكون الصغير كلية ليصلح كبرى كافي الضرب الاول والثالث لا غير قول في الرابع اي يشترط في نتائج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف لحد الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغير واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احدهما وذلك لانه لو احدهما لازم اما ان يكون المقدمتان سالتين او موجبتين مع كون الصغير جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاث يحصل الاختلاف وهو دليل العقدة ما على الاول فلان الحق في قولنا لا تشبهن الحجر بانسان ولا شئ من الناطق بحجر ولا ايجاب ولو قلنا لا شئ من الفرس بحجر كان الحق السلب ما على الثاني فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب لو قلنا كل فرس حيوان الحق السلب واما على الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ثم ان المصنف لم يتعرض اي يدل الكبرى ١٢	بالخلف او عكس الصغر او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة في الرابع مع كلية الصغرى او اختلافها مع كلية واحد من الينتهى الركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية واليهما اشار بقولهم السالبة الكلية اي لينتهى لوجبتان السالبة الكلية والثالث من موجبة كلية و سالبة جزئية كما قال والكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية قول بالخلف يعني بيان نتائج هذه الضروب لهذه النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الكلية كجزء صغير القياس لا يجابه صغير لينتهى من الشكل الاول ما ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها واما بعكس المستقر ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كافي الضرب الاول والثاني والرابع والخامس ما بعكس للكبرى شكلا بها ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا ولا يغير نتيجة فيعكس هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكس صغير الشكل الاول ويكون الصغير كلية ليصلح كبرى كافي الضرب الاول والثالث لا غير قول في الرابع اي يشترط في نتائج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف لحد الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغير واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احدهما وذلك لانه لو احدهما لازم اما ان يكون المقدمتان سالتين او موجبتين مع كون الصغير جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاث يحصل الاختلاف وهو دليل العقدة ما على الاول فلان الحق في قولنا لا تشبهن الحجر بانسان ولا شئ من الناطق بحجر ولا ايجاب ولو قلنا لا شئ من الفرس بحجر كان الحق السلب ما على الثاني فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب لو قلنا كل فرس حيوان الحق السلب واما على الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ثم ان المصنف لم يتعرض اي يدل الكبرى ١٢

التصديقات
القياس لا يتراعى
الشكل الرابع

في كبره والاربع ان يكون
الكبرى في العرب والاربع
من القضاة السبعة كبره
والخمس ان يكون الصغرى
في الاربع من العرب
الكبرى الصغرى العرب
الحام من سبعة قوله
دام من العرب الاربع
ما لا يقبل ان العرب
ليمان شرط الاشكال
الفصل الاول في بيان

لنتج الموجهة الكلية مع الاربع الجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع المتق
الكلية وكليةها مع الموجهة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن يسلبا فلا سالبة بالخلف
لم يتعز ليان شرائط الشكل الرابع بحسب الجهة لقله الاحتمال وهذا الشكل لكال جعله عند
الطبع لم يتعز ايضا لنتائج اختلاطات الحاصلات من الموجهات في شئ من الاشكال الاربع
لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول الى مظهر هذا الفن قوله لنتج القوي للنتج في هذا
الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من مضم القصر الموجهة الكلية مع
الكبريات الاربع والصغرى الموجهة الجزئية مع الكبر السالبة الكلية ومضم الصغرى من السالبين
الكلية والجزئية مع الكبرى الموجهة الكلية ومضم كليةها أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى
الموجهة الجزئية فلا ولا من هذه الضروب المؤلف من موجهتين كليتين والمؤلف
من موجهة كلية وصغرى موجهة جزئية كبره ينتجان موجهة جزئية والبواقي المشتقة السلب
نتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب احدها هو المركبين مضم سالبة كلية وكبرى موجهة كلية
ينتج سالبة كلية وفي عبارة المصنف تسلمت لو لم ان ما نحو الادلين من هذه الضروب ينتج السلب
الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولقد قدم لفظ موجهة على جزئية فكان اولي التفسير ههنا ضروري هذا
الشكل ثمانية الاول من موجهتين كليتين والثاني من موجهة كلية وصغرى موجهة جزئية وكبرى
ينتجان موجهة جزئية والثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجهة كلية لينتج سالبة كلية
والرابع عكس ذلك والخامس من صغرى موجهة جزئية وكبر سالبة كلية والسادس من سالبة
جزئية صغرى وموجهة كلية وكبرى والسابع من موجهة كلية وصغرى سالبة جزئية وكبر والسادس من
سالبة كلية صغرى وموجهة جزئية وكبرى هذا الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فلاحظ
هذا التفصيل فانه زاهر فاسمى قوله بالخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ قصير النتيجة
ويضم الى احد المقدمين لينتج ما ينعكس الى ما ينفي في المقدمة الاخرى وذلك

في كبره والاربع ان يكون
الكبرى في العرب والاربع
من القضاة السبعة كبره
والخمس ان يكون الصغرى
في الاربع من العرب
الكبرى الصغرى العرب
الحام من سبعة قوله
دام من العرب الاربع
ما لا يقبل ان العرب
ليمان شرط الاشكال
الفصل الاول في بيان
لنتج الموجهة الكلية مع الاربع الجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع المتق
الكلية وكليةها مع الموجهة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن يسلبا فلا سالبة بالخلف
لم يتعز ليان شرائط الشكل الرابع بحسب الجهة لقله الاحتمال وهذا الشكل لكال جعله عند
الطبع لم يتعز ايضا لنتائج اختلاطات الحاصلات من الموجهات في شئ من الاشكال الاربع
لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول الى مظهر هذا الفن قوله لنتج القوي للنتج في هذا
الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من مضم القصر الموجهة الكلية مع
الكبريات الاربع والصغرى الموجهة الجزئية مع الكبر السالبة الكلية ومضم الصغرى من السالبين
الكلية والجزئية مع الكبرى الموجهة الكلية ومضم كليةها أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى
الموجهة الجزئية فلا ولا من هذه الضروب المؤلف من موجهتين كليتين والمؤلف
من موجهة كلية وصغرى موجهة جزئية كبره ينتجان موجهة جزئية والبواقي المشتقة السلب
نتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب احدها هو المركبين مضم سالبة كلية وكبرى موجهة كلية
ينتج سالبة كلية وفي عبارة المصنف تسلمت لو لم ان ما نحو الادلين من هذه الضروب ينتج السلب
الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولقد قدم لفظ موجهة على جزئية فكان اولي التفسير ههنا ضروري هذا
الشكل ثمانية الاول من موجهتين كليتين والثاني من موجهة كلية وصغرى موجهة جزئية وكبرى
ينتجان موجهة جزئية والثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجهة كلية لينتج سالبة كلية
والرابع عكس ذلك والخامس من صغرى موجهة جزئية وكبر سالبة كلية والسادس من سالبة
جزئية صغرى وموجهة كلية وكبرى والسابع من موجهة كلية وصغرى سالبة جزئية وكبر والسادس من
سالبة كلية صغرى وموجهة جزئية وكبرى هذا الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فلاحظ
هذا التفصيل فانه زاهر فاسمى قوله بالخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ قصير النتيجة
ويضم الى احد المقدمين لينتج ما ينعكس الى ما ينفي في المقدمة الاخرى وذلك

في كبره والاربع ان يكون
الكبرى في العرب والاربع
من القضاة السبعة كبره
والخمس ان يكون الصغرى
في الاربع من العرب
الكبرى الصغرى العرب
الحام من سبعة قوله
دام من العرب الاربع
ما لا يقبل ان العرب
ليمان شرط الاشكال
الفصل الاول في بيان
لنتج الموجهة الكلية مع الاربع الجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع المتق
الكلية وكليةها مع الموجهة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن يسلبا فلا سالبة بالخلف
لم يتعز ليان شرائط الشكل الرابع بحسب الجهة لقله الاحتمال وهذا الشكل لكال جعله عند
الطبع لم يتعز ايضا لنتائج اختلاطات الحاصلات من الموجهات في شئ من الاشكال الاربع
لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول الى مظهر هذا الفن قوله لنتج القوي للنتج في هذا
الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من مضم القصر الموجهة الكلية مع
الكبريات الاربع والصغرى الموجهة الجزئية مع الكبر السالبة الكلية ومضم الصغرى من السالبين
الكلية والجزئية مع الكبرى الموجهة الكلية ومضم كليةها أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى
الموجهة الجزئية فلا ولا من هذه الضروب المؤلف من موجهتين كليتين والمؤلف
من موجهة كلية وصغرى موجهة جزئية كبره ينتجان موجهة جزئية والبواقي المشتقة السلب
نتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب احدها هو المركبين مضم سالبة كلية وكبرى موجهة كلية
ينتج سالبة كلية وفي عبارة المصنف تسلمت لو لم ان ما نحو الادلين من هذه الضروب ينتج السلب
الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولقد قدم لفظ موجهة على جزئية فكان اولي التفسير ههنا ضروري هذا
الشكل ثمانية الاول من موجهتين كليتين والثاني من موجهة كلية وصغرى موجهة جزئية وكبرى
ينتجان موجهة جزئية والثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجهة كلية لينتج سالبة كلية
والرابع عكس ذلك والخامس من صغرى موجهة جزئية وكبر سالبة كلية والسادس من سالبة
جزئية صغرى وموجهة كلية وكبرى والسابع من موجهة كلية وصغرى سالبة جزئية وكبر والسادس من
سالبة كلية صغرى وموجهة جزئية وكبرى هذا الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فلاحظ
هذا التفصيل فانه زاهر فاسمى قوله بالخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ قصير النتيجة
ويضم الى احد المقدمين لينتج ما ينعكس الى ما ينفي في المقدمة الاخرى وذلك

او بعكس الترتيب لنتيجة او بعكس المقدمتين او بالرد الى المثلي بعكس الصغر او الثالث
 بعكس المكبر وضابطه شرائط الاربعة انه لا بد لها من مجموع موضوع الا ومع ملاقا للصغر
 المختلف في المقول الاول والثاني والثالث والرابع والخامس من البوقاق وقال المصنف في شرح
 التسمية بجزء ان الخلق الشار مناس هو قوله او بعكس الترتيب وذلك انما يجري حيث
 يكون الكبرى موجبة والصغر كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كقول الاول والثاني و
 الثالث والثامن اي ان انعكست السالبة المحيثة كما اذا كانت احد الخاصتين دون البوقاق
 قول او بعكس المقدمتين فيرجع الى الشكل الاول ولا يجري في الاحث يكون الصغر موجبة والكبرى
 سالبة كلية لتعكس الكلية كما في الرابع والخامس غير قوله او بالرد الى الثاني ولا يجري
 في الاحث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبر كلية والصغر قابلة للانعكاس في الثالث
 والرابع والخامس والشار ايضا ان انعكست السالبة المحيثة لا يبرر قوله بعكس الكبرى ولا
 يجري في الاحث يكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس يكون الصغرى او عكس الكلية
 وهذا لا يظهر الا في الاولين في هذا الشكل قد يروى ذلك كما في الاول والثاني بخلاف الرابع
 السابع ايضا ان انعكس السالبة الجزئي دون البوقاق قول وضابطه في اطل الاربعة اي لا يلام الذي
 اذا اذعيت في كل قياس على ما كان مستقرا ومتمم على الشرائط السابقة جزما قوله لا بد له ان يكون
 انتاج القياس من احد الامرين سلبا مع الخلق قول المصنف مجموع موضوعية الاولى كلية قضائية
 الاوسطا لكبرى في الشكل الاول كما حدك للمقتضين الشكل الثالث وكالصغرى في الاول
 والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع قوله مع ملاقا تبارا على
 الاوسطا يما على الاصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الاول اما بان على الاصغر الاوسطا يما
 بالفعل كما في الشكل الثالث وكان صغرى الاول والثاني والرابع والسادس من الشكل الرابع ففهمنا الكلام
 في ترتيبها من الاول الى الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر
 والاثني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعاشر عشر
 والحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعاشر عشر

الحاشية المتعلقة بصفحة ٣٧

٥٥ قوله، امثلة لكل واحدة ماصلة ان الاحتمالات العقلية كانت ستة عشر ماصلة من ضرب الصغريات الاربعة في الكبريات كذلك وسقط من شرط ايجاب الصغرى ثمانية الصغريان السالبان مع الكبريات الاربعة ومن كلية الكبرى اربعة الكبريان الجزئيان مع الصغرين الموجبتين بقى اربعة فامثلة لكل باقية كانت اوساقطة ومراتب الضروب الباقية مع تعدادها بالترتيب الموضوع لها ذاتها واضحه من هذا الجدول فليكن بالباء رمزاً من الباقي والسين من الساقطة ونم تحت الباء من النتيجة الموجبة الكلية ونس من النتيجة السالبة الكلية ونوس من النتيجة الموجبة الجزئية ونل من النتيجة السالبة الجزئية والرقم الفوقاني على الباءات من التعداد

الجدول المتعلق بالشكل الاول

الصغريات الاربعة	الموجبة الكلية	الموجبة الجزئية	السالبة الكلية	السالبة الجزئية
الموجبة الكلية	نم	س	س	س
الموجبة الجزئية	نل	س	س	س
السالبة الكلية	س	س	س	س
السالبة الجزئية	س	س	س	س

الحاشية المتعلقة بصفحة ٣٨

٥٥ قوله، نتج سالبه جزئية وهذا الجدول كافي للضرب المتحملة الستة عشر كلها فالنتيجة منها اربعة والساقطة اثنا عشر فليكن بهذا الجدول نظير ذلك اب

الضروب الباقية على الترتيب الموضوع لها وتعدادها ذاتها

الجدول المتعلق بالشكل الثاني

الصغريات الاربعة	الموجبة الكلية	الموجبة الجزئية	السالبة الكلية	السالبة الجزئية
الموجبة الكلية	س	س	نم	س
الموجبة الجزئية	س	س	نل	س
السالبة الكلية	نم	س	س	س
السالبة الجزئية	نل	س	س	س

الجدول المتعلق بالشكل الثالث الموعود في صفحة ٣٧

٥٥ هذا الجدول كافي للضروب الباقية والساقطة من ستة عشر لمجاها الشرط المعسرة في الشكل الثالث ويشير الى مراتب الضروب الباقية وتعدادها ذاتها

الصغريات الاربعة	الموجبة الكلية	الموجبة الجزئية	السالبة الكلية	السالبة الجزئية
الموجبة الكلية	نم	نل	نم	نل
الموجبة الجزئية	نل	س	نل	س
السالبة الكلية	س	س	س	س
السالبة الجزئية	س	س	س	س

الحاشية المتعلقة بصفحة ٥٠

٥٥ قوله، فيما سيحكي، يعني في الضالطة وهذا الجدول متكفل للضروب الباقية والساقطة وموضع لمراتب الضروب الباقية ذاتها وتعدادها

على حسب الشرح وتحسير القواعد المنطقية ايضا

الجدول المتعلق بالشكل الرابع

الصغريات الاربعة	الموجبة الكلية	الموجبة الجزئية	السالبة الكلية	السالبة الجزئية
الموجبة الكلية	نم	نل	نم	نل
الموجبة الجزئية	س	س	نل	س
السالبة الكلية	نم	نل	س	س
السالبة الجزئية	نل	س	س	س

او حله على الاكبر واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في كيفية
 منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبة الى ذات الاصغر
 اشارة استطرادية الى اشتراط طعن الصغرى في هذه الضربة ايضا قوله وحله على الاكبر مع
 حل الاوسط على الاكبر اعجابا بان السلب سلب الجمل اما الجمل فهو الايجاب ذلك كافي كبرى الضرب
 الاول الثاني والثالث والخامس من الشكل الرابع فان ضربه كان الاولان قد اندججا تحت كلا شق
 الضرب الثاني فهو ايضا على سبيل منع الخلو كالاول وهما تحت الاشارة الى شرائط انتاج جميع
 ضرب الشكل الاول والثالث وستة ضرب من الشكل الرابع فاحفظ واعلم انه لم يقل او
 للاكبر مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر كان الملاقات تشمل الوضع والحل كما تقدم فخير كون
 القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى كلية موجبة مع صغرى سالبة منتجها كويلزم ايضا
 كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية تحت
 مقدمتين منتجا وقدا مشبه ذلك على بعض القول في اعرفه قوله واما من عموم موضوعية
 الاكبر هذا هو الامر الثاني من الامرين اللذين ذكرنا انه لا بد في انتاج القياس من احدها
 وحاصله كلمة كبرى يكون الاكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدارين في كيفية ذلك كما
 في جميع ضرب الشكل الثاني وكما في الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس
 الشكل الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين لهذا حملنا
 الترويض الاول على منع الخلو فقد اشير الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث وكيفا
 وجهة والى شرائط الشكل الثاني والرابع كما وكيف وبقيت شرائط الثاني بحسب الجهة فاشترك
 اليه بقوله مع منافاة اه قوله مع منافاة اه يعني ان القياس المنتجة المشتمل على الامر
 الثاني اعني عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في كيفية اذا كان الاوسط منسوبا
 محولا في كلتا مقدمتين كما في الشكل الثاني في لا بد في انتاج شرط ثالث وهو منافاة
 نسبة وصف الاوسط المحلول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الاوسط المحلول

[illegible]

التصديقات قياس الخلف الاستقراء وتعرفها	هذا هو المقدم وهو رفع التالى ومن الحقيقة وضع كل كمانعة الجمع رفع كمانعة الخلق يختص باسم قياس الخلف هو ما يقصد به اثبات المطلوب بأبطال نقيضه موجع الى استثنائى واقتراى فصل الاستقراء تصفح الجزئيات
هذا هو المقدم وهو رفع التالى ومن الحقيقة وضع كل كمانعة الجمع رفع كمانعة الخلق يختص باسم قياس الخلف هو ما يقصد به اثبات المطلوب بأبطال نقيضه موجع الى استثنائى واقتراى فصل الاستقراء تصفح الجزئيات	ووضع المقدم ورفع التالى ومن الحقيقة وضع كل كمانعة الجمع رفع كمانعة الخلق يختص باسم قياس الخلف هو ما يقصد به اثبات المطلوب بأبطال نقيضه موجع الى استثنائى واقتراى فصل الاستقراء تصفح الجزئيات
هذا هو المقدم وهو رفع التالى ومن الحقيقة وضع كل كمانعة الجمع رفع كمانعة الخلق يختص باسم قياس الخلف هو ما يقصد به اثبات المطلوب بأبطال نقيضه موجع الى استثنائى واقتراى فصل الاستقراء تصفح الجزئيات	هذا هو المقدم وهو رفع التالى ومن الحقيقة وضع كل كمانعة الجمع رفع كمانعة الخلق يختص باسم قياس الخلف هو ما يقصد به اثبات المطلوب بأبطال نقيضه موجع الى استثنائى واقتراى فصل الاستقراء تصفح الجزئيات

التصديقات الاستقراء وتقدمة تعريف وحكم	الاستقراء هو الاستدلال على ما هو مجهول من غير ما هو معلوم من جهة واحدة أو من جهتين أو من جهات كثيرة
الاستقراء هو الاستدلال على ما هو مجهول من غير ما هو معلوم من جهة واحدة أو من جهتين أو من جهات كثيرة	الاستقراء هو الاستدلال على ما هو مجهول من غير ما هو معلوم من جهة واحدة أو من جهتين أو من جهات كثيرة
الاستقراء هو الاستدلال على ما هو مجهول من غير ما هو معلوم من جهة واحدة أو من جهتين أو من جهات كثيرة	الاستقراء هو الاستدلال على ما هو مجهول من غير ما هو معلوم من جهة واحدة أو من جهتين أو من جهات كثيرة

والتمثيل بيان مشاركة جزئ لاخر في علة الحكم ليست في الجملة
 في طريقه الدوران والترديد
 ايضا كذا لا ينضم قطعان بعض الحيوان كذا كذا ومن هذا علم ان حل حاشية المتن على المتن
 كما هو الواجب احسن من حيث الدلالة ايضا لا ذليل فيه شائبة طعن بل لا هم قول والتمثيل
 بيان مشاركة جزئ لاخر في علة الحكم ليست في الجملة
 حاشية اخرى تشبه جزئ بجزئ في معنى مشترك بينهما ليست في التشبيه الحكم الثابت
 في التشبيه المحل بذكر المعنى كايقل التنبيد حاشية لان المحرم وعلة حرمته المحل لا سكار
 وهو موجود في التنبيد وفي العاريتين تسام فان التمثيل هو المحجة التي يقع فيها ذلك البيان
 والتشبيه وتعرفت التكنة في التسام في تعريف الاستفهام ونقول هناك كما ان
 العكس يطلق على المعنى المصدري اعني التبدل وعلى القضية المحصلة بالتبدل كالتبدل
 بالتمثيل يطلق على المعنى الصدي وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى المحجة التي
 يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما ذكره تعريف للتمثيل بالمعنى الاول يعلم المعنى الثاني
 بالمقايضة وهذا المعنى المصنف العكس بالتبدل وقس عليه الحال فيما سبق في
 الاستقراء وهذا اول لكن لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستفهام والتمثيل في الشك
 الى المذكور دفعا لهذا التوهم بالتسام وهل هو لا كتر على ما ذكره قوله العلة في طريقة
 الدوران والترديد ولعلم انه لا بد في التمثيل من ثلث مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في
 الاصل اي التشبه بالثانية ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذا والثالثة
 ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني التشبه فان ذلك تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث
 ينتقل الى كون الحكم ثابتا في الفرع ايضا وهو المطلوب من التمثيل ثم للمقدمة الاولى
 ولثالثتها ظاهر بان في كل تمثيل اما الاشكال في الثانية وبما يحيط بطريق متعددة
 فثبتت وان كتب الاصول والمصنف رحمه الله ما ذكره كما هو العلة من بينها وهو طريقان
 اول من الطرق

[illegible]

خاتمة في اجزاء
العلوم
هو ثلاث

مصدر بالقياس الى اخر قول موضوع العلم كقولهم في الطبى كل جسم فله شكل طبق قولهم
عرض ذلك له كقولهم كل مخرك فله شكل قولهم او مركب من الموضوع مع العرض الذي كقول
للمهندس كل مقدار له وسط في النسبة فهو ضلع محيط به الطرفان او من نوع مع العرض
الذي كقولهم كل خط قاهر على خط فان الزاويتين على حنبليهما قائمتان او
متساويتان لما قولهم وحوالاتها اي محولات المسائل او خارجة عنها اي من الموضوعات
لاحقة لها اي عارضة لتلك الموضوعات المراد منها محولة عليها فان العارض الخارج المحل
فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح بما فيها قبل بقي المحل واكتفى المصنف بالحق كلفه يوجد
في بعض النسخ قوله لن وانها هو بحسب الظاهر لا ينطبق على العرض الا على اي اللاحق للشي
او لا وبالذات اي بدلت واسطة في العرض لا يشتمل العارض بواسطة المستوكم ان من
العرض الذي اتفق اوله بعض الشارحين قال اي لا يستعمل حصص من واتها سواء كان
المو قها ايها لذي وانها اولها مرسا ويها فان اللاحق للشي لما هو يتناول (عرض التي اتية جميعا
على ما قال المصنف في شرح الرسالة التفسيرية ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار من
الشيخ في لزوم كون محولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها واليد ينظر كل شارح المطالع
لكن لا ستاد الحق اورد عليه انه كثيرا ما يكون محول المسألة بالنسبة الى موضوعاتها من الاعراض
العلمة الغربية كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول الفخاة كل فاعل مرفوع وقول الطبيعيين كل
شئ متحرك على الاستدارة فم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم وصريحه في اللاحق الطوسي

اقام موضوع العلم بعينه او نوع منه او عرض ذلك له او مركب محولاتها
امور خارجة عنها لاحقة لها لذي وانها

مصدر بالقياس الى اخر قول موضوع العلم كقولهم في الطبى كل جسم فله شكل طبق قولهم
عرض ذلك له كقولهم كل مخرك فله شكل قولهم او مركب من الموضوع مع العرض الذي كقول
للمهندس كل مقدار له وسط في النسبة فهو ضلع محيط به الطرفان او من نوع مع العرض
الذي كقولهم كل خط قاهر على خط فان الزاويتين على حنبليهما قائمتان او
متساويتان لما قولهم وحوالاتها اي محولات المسائل او خارجة عنها اي من الموضوعات
لاحقة لها اي عارضة لتلك الموضوعات المراد منها محولة عليها فان العارض الخارج المحل
فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح بما فيها قبل بقي المحل واكتفى المصنف بالحق كلفه يوجد
في بعض النسخ قوله لن وانها هو بحسب الظاهر لا ينطبق على العرض الا على اي اللاحق للشي
او لا وبالذات اي بدلت واسطة في العرض لا يشتمل العارض بواسطة المستوكم ان من
العرض الذي اتفق اوله بعض الشارحين قال اي لا يستعمل حصص من واتها سواء كان
المو قها ايها لذي وانها اولها مرسا ويها فان اللاحق للشي لما هو يتناول (عرض التي اتية جميعا
على ما قال المصنف في شرح الرسالة التفسيرية ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار من
الشيخ في لزوم كون محولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها واليد ينظر كل شارح المطالع
لكن لا ستاد الحق اورد عليه انه كثيرا ما يكون محول المسألة بالنسبة الى موضوعاتها من الاعراض
العلمة الغربية كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول الفخاة كل فاعل مرفوع وقول الطبيعيين كل
شئ متحرك على الاستدارة فم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم وصريحه في اللاحق الطوسي

[illegible]

وقد يقال المبدأ بما قبل المقصود والمقدّمات ما يتوقف عليه الشروع بوجوه البصيرة
فقط الرغبة كتعريف العلم ونهاية موضوعه وكان القداماء ينكرون جد الكتاب باسمه
الرؤس الثمانية الأولى الغرض لئلا يكون طلبه عبثاً الثالث المنفعة أي ما يتشوق الكل طبعاً
لينسط في الطلب وتعمل المنفعة والثالث التسمية هي عنوان العلم ليكون عند الجمال ويفصله

يضيق نقلا للتغزير وأقول ان في لزوم هذه الاعتبارات انظر الصحة ارجاع المحولات العامة الى
العرضة لانها بالقيود المخصصة كما يوضح المحولات الخاصة اليه بالكم هو على رد فالاستثناء باعتبارها

فقد علم اعتبار الاول تحكم ومهنا زيادة كلام لا يسعه للمقام قوله وقد يقال البياحى اشارة
الى اصطلاح انزف للمباحى سكونا مقدم وضعه بمن حاجب في مختصر الاصول حيث اطلق البياحى
على ما يبدل به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان ذلك خلافا في العلم فيكون من البياحى المصطلحة
السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التى يتألف منها قبايات العلم او

خارجا يتوقف عليه الشروع ولو على وجه التجربة وليس مقدمات كمنزلة الحد الغاية وللوضع والقر

بين المقدام والنجاشي عن المغيرة لا ينبغي ان يشتبه فلان المقدامات خارجة عن العلم لا محالة

مجلات المبدأ فتبصر قوله ينكرون اى فى صدركم على انما من المقدمات او المبادئ

باللغة الأعم **ول** الغرض **اعلم** إن ما يترتب على الفعل إن كان باعثة للفاعل على صدد ذلك

الفعل من يسم غرضاً وعلّة غائيّة ولا يسمى فائدة ومنفعة وغاية وقالوا الفعل لله تعالى

لا يعمل إلا لغراض وإن اشتملت على غايات ومنافع لا تخص فكان مقصود المصنف

ان القدماء كانوا يرون في صمد مكتبة ما كان سيباحا ملا على
 هذا استفاد من زلزال اولي القرن

فقد دين المذون الأول لهذا العلم لم يقم به بما يستعمل عليه من مساهمة ومساهمة
 هذا ما هو المراد من اللغة

الاعراض المرضية لا يوافق في فهمها الكتاب (ان الغرض من علم

فانطوى العصفه فـ انك **قل** هذا ثالث التمه التمه العلمة

اسمى في اسمة كذا و كذا

مردود غفلت
۱۲ حبیبیہ
۱۳ حبیبیہ
۱۴ حبیبیہ
۱۵ حبیبیہ
۱۶ حبیبیہ
۱۷ حبیبیہ
۱۸ حبیبیہ
۱۹ حبیبیہ
۲۰ حبیبیہ
۲۱ حبیبیہ
۲۲ حبیبیہ
۲۳ حبیبیہ
۲۴ حبیبیہ
۲۵ حبیبیہ
۲۶ حبیبیہ
۲۷ حبیبیہ
۲۸ حبیبیہ
۲۹ حبیبیہ
۳۰ حبیبیہ
۳۱ حبیبیہ
۳۲ حبیبیہ
۳۳ حبیبیہ
۳۴ حبیبیہ
۳۵ حبیبیہ
۳۶ حبیبیہ
۳۷ حبیبیہ
۳۸ حبیبیہ
۳۹ حبیبیہ
۴۰ حبیبیہ
۴۱ حبیبیہ
۴۲ حبیبیہ
۴۳ حبیبیہ
۴۴ حبیبیہ
۴۵ حبیبیہ
۴۶ حبیبیہ
۴۷ حبیبیہ
۴۸ حبیبیہ
۴۹ حبیبیہ
۵۰ حبیبیہ
۵۱ حبیبیہ
۵۲ حبیبیہ
۵۳ حبیبیہ
۵۴ حبیبیہ
۵۵ حبیبیہ
۵۶ حبیبیہ
۵۷ حبیبیہ
۵۸ حبیبیہ
۵۹ حبیبیہ
۶۰ حبیبیہ
۶۱ حبیبیہ
۶۲ حبیبیہ
۶۳ حبیبیہ
۶۴ حبیبیہ
۶۵ حبیبیہ
۶۶ حبیبیہ
۶۷ حبیبیہ
۶۸ حبیبیہ
۶۹ حبیبیہ
۷۰ حبیبیہ
۷۱ حبیبیہ
۷۲ حبیبیہ
۷۳ حبیبیہ
۷۴ حبیبیہ
۷۵ حبیبیہ
۷۶ حبیبیہ
۷۷ حبیبیہ
۷۸ حبیبیہ
۷۹ حبیبیہ
۸۰ حبیبیہ
۸۱ حبیبیہ
۸۲ حبیبیہ
۸۳ حبیبیہ
۸۴ حبیبیہ
۸۵ حبیبیہ
۸۶ حبیبیہ
۸۷ حبیبیہ
۸۸ حبیبیہ
۸۹ حبیبیہ
۹۰ حبیبیہ
۹۱ حبیبیہ
۹۲ حبیبیہ
۹۳ حبیبیہ
۹۴ حبیبیہ
۹۵ حبیبیہ
۹۶ حبیبیہ
۹۷ حبیبیہ
۹۸ حبیبیہ
۹۹ حبیبیہ
۱۰۰ حبیبیہ

بما ترشد عليه. ثم لم يجبي فأنشده
العروض على الخليل

[illegible]

و يكون الممول لهم من
 موقوف العلم ١٢ ع
 يحكمون كل من الاخص من موقفي
 يعلم والاعلم من موقفي والاعلم من موقفي
 لا يراجع الى العوض الا ان
 قوله فان العوض قادر على
 من نشر المقتضى بها بسبب في تحصيل الغن
 يكون العوضات اهم ١٣ الهنخ على
 وله تجلات الابدى فانما الحكم من ان
 يكون واعظه في العلم اوله ١٤ س
 له بسبب العلم في الاخص لان
 هو له بسبب الخارجية من العلم موقوف
 الرؤس الشخصية خارجية من العلم موقوف
 عليه الشرع على وجه البصيرة
 ١٥ قوله ولا لاقي واد
 كمن باق على

فی اللغة
 اصل من
 علم احوال
 مستند
 من الفقه
 بمنهج احکام
 الاصل والفرع
 وقيل
 فاعلم من ما ذكره
 اصبت زاده
 في كلام الدين
 ابي زكي عليه

قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 بل بأحسن
 طرق
 الآية
 قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 بل بأحسن
 طرق
 الآية

خاتمة اجزاء العلوم و الرؤس الثمانية	العلم هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج والبرهان هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج والبرهان هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج
العلم هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج والبرهان هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج والبرهان هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج	والرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم والخامس ان من علم هو يطلب فيه ما يليق به ولكن المقصود من الاشارة الى وجه تسمية العلم كما يقال انما يسمى للمنطق منطقاً لان المنطق يطلق على المنطق الظاهري وهو التكملة الباطني هو ادراك الكليات وهذا العلم يقوى الاول يسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق له اسم من المنطق فالمنطق اما مصدر ومعنى بعض المنطق يطلق على العلم المذكور وبالغته في مدخلية تكميل للمنطق حتى كانه هو واما المهم مكان كانت هذا العلم محل لنطق ومظاهرة وفي ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفضله العلم من المقاصد قوله والتراجم المؤلف اي معرفة حاله اجمالاً ليسكن حال المتعلم على ما هو الشأن في مبادئ الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال واما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي ذي الجلال عليه سلام الله الملك المتعال لا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال وهذا مؤلف قوانين للمنطق والفلسفة هو الحكيمة العظيم ارسطو ذو نجا بامراس كندر رطله لقبه بالعلل لاول وقيل للمنطق انه ميراث ذي القرنين ثم بعد ذلك النقل المترجمون تلك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة العرب هن بها ورتبها واحكمها واتقنها ثانياً المعلم الثاني الى حكيمة ابو نصر الفارابي وقد فضلهما وحرره ابعده اصاعه كتب ابن نصر الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا شكر الله ما عيهم الجميلة قوله من اي علم هو اي جنس اجناس العلوم العقلية او النقلية الفرعية والاصولية كما يبحث عن المنطق انه من جنس العلوم الحكمية لا فان قدرت الحكمه بالعلوم باحوال ليمان الموجودات على علمه عليه نفس لا مرقدة الطاقة البشرية لم يكن منها اذ ليس بمحدث لا من المفهومات والموجودات الذمنية الموصلة الى
العلم هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج والبرهان هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج والبرهان هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج	العلم هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج والبرهان هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج والبرهان هو ما يتوصل اليه العقل بالبرهان والقياس والاحتجاج

خاتمة نخبه العلوم
والرؤس الثمانية

البرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به هذا بالمقاصد اشبه
الجنس من العرض الغامض والفصل من المختصة ثم تركب اى قسم شئت من حزم المعجب بعبارة الشرائط
للمذكورة في باب المقادير والبرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق اى اليقين ان كان المطلوب علما
تظرييا والى الوقوف عليه والعمل به ان كان علما عليا كما يقال اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بد
ان تستعمل في الدليل بعد محافظة شرط الطاعة والصدق اما الضمومات الستة او ما يحصل منها بعد
محصنة وهيئة متبعة وتماثل في القبح من ذلك حتى لا تشبه بالمشهورات او المسلمات والمفاهيم والاشياء
حسن الظن به او بمن قسمه منه حتى لا تقع في معيق الخطاة ولا ترتبط بربقة التقليد قوله وهذا بالمقام
اقتضاه الامر الثامن اشبه بمبدأ الفن منه بمقدمااته ولذا ترى المتأخرين كتبها المطالع يوردون ما سوي التقليد
في مباحثهم ولواحق القياس اما التقليد فثباته ان يذكركم مبدأ المتأخرين هذا الاشياء الى العمل بكونه
اشبه بالمقصود ظاهره في المقصود من العلم حلاله واياكم من العلم معيق في الامرين وستره تباينه
وجوه سقا في الدارين حتى يبينه محمد خير البرية واله وعترته الطاهرين انه خير موتى ومجيد

البرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به هذا بالمقاصد اشبه
الجنس من العرض الغامض والفصل من المختصة ثم تركب اى قسم شئت من حزم المعجب بعبارة الشرائط
للمذكورة في باب المقادير والبرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق اى اليقين ان كان المطلوب علما
تظرييا والى الوقوف عليه والعمل به ان كان علما عليا كما يقال اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بد
ان تستعمل في الدليل بعد محافظة شرط الطاعة والصدق اما الضمومات الستة او ما يحصل منها بعد
محصنة وهيئة متبعة وتماثل في القبح من ذلك حتى لا تشبه بالمشهورات او المسلمات والمفاهيم والاشياء
حسن الظن به او بمن قسمه منه حتى لا تقع في معيق الخطاة ولا ترتبط بربقة التقليد قوله وهذا بالمقام
اقتضاه الامر الثامن اشبه بمبدأ الفن منه بمقدمااته ولذا ترى المتأخرين كتبها المطالع يوردون ما سوي التقليد
في مباحثهم ولواحق القياس اما التقليد فثباته ان يذكركم مبدأ المتأخرين هذا الاشياء الى العمل بكونه
اشبه بالمقصود ظاهره في المقصود من العلم حلاله واياكم من العلم معيق في الامرين وستره تباينه
وجوه سقا في الدارين حتى يبينه محمد خير البرية واله وعترته الطاهرين انه خير موتى ومجيد

البرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به هذا بالمقاصد اشبه
الجنس من العرض الغامض والفصل من المختصة ثم تركب اى قسم شئت من حزم المعجب بعبارة الشرائط
للمذكورة في باب المقادير والبرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق اى اليقين ان كان المطلوب علما
تظرييا والى الوقوف عليه والعمل به ان كان علما عليا كما يقال اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بد
ان تستعمل في الدليل بعد محافظة شرط الطاعة والصدق اما الضمومات الستة او ما يحصل منها بعد
محصنة وهيئة متبعة وتماثل في القبح من ذلك حتى لا تشبه بالمشهورات او المسلمات والمفاهيم والاشياء
حسن الظن به او بمن قسمه منه حتى لا تقع في معيق الخطاة ولا ترتبط بربقة التقليد قوله وهذا بالمقام
اقتضاه الامر الثامن اشبه بمبدأ الفن منه بمقدمااته ولذا ترى المتأخرين كتبها المطالع يوردون ما سوي التقليد
في مباحثهم ولواحق القياس اما التقليد فثباته ان يذكركم مبدأ المتأخرين هذا الاشياء الى العمل بكونه
اشبه بالمقصود ظاهره في المقصود من العلم حلاله واياكم من العلم معيق في الامرين وستره تباينه
وجوه سقا في الدارين حتى يبينه محمد خير البرية واله وعترته الطاهرين انه خير موتى ومجيد

خلاصة البيان العجيب في شرح ضابطه التهذيب لمولانا محمد عبد الحليم اذخله الله جنات النعيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلوة على اهلها وبعد هذا هو البيان الجيّد شرح ضابطه التّهاب لكانا نأجل عبد الحكيم الفكتوي لا نصار رحمه الله الباري قال
قوله وضابطه شرط ان لا يتغير الاشكال الا بغيره عليك اولا ان الضابط من ضبط بمعنى حفظ وهو في الاصطلاح عبارة عن حكم كل ينطبق على
جميع جزئيات موضوعه فكل ضرب اول من الشكل الاول ينتج مرجحة كلية تنسب بها الحفظه جميع الاحكام والتألف للنقل في الوصفية والاسمية كما في
الذبيحة وثاني ان المراد منها بالضابط هو الامر المختص بالحق على ما سبق تفصيلا من الشرائط في الاقضية الاقتراحيات للحجيات واذا رعى هذا الامر في كل
قياس منها كان منها انه لا بد في استنتاج اشكال القياس لا يتناقض في محمل من لحد الشك في الايتين مع الامر المنقسم مع على سبيل منع الخطر فلا مشاحة في اجتماعها
كما استفتى عليه اما من عموم موضوعية الاوسط العموم بمعنى الشمول والبراء في قوله موضوعية المصدرية وضافته الى الاوسط اضافة الصفة الى الموصوف اي
من شمول الاوسط لكائن موضوع القضية لجزءه ولا يكون شمول الاوسط لكائن موضوعه على جميع افراد الا قضية كلية يمكن موضوعها اوسط
فالمراد بهذا القول كون المقدّم التي موضوعها الاوسط كلية بان يكون جميع افراد الاوسط الموضوع محكومة عليها بالاكبر وبلاصغر قول له مع ملاقاته للاصغر
بالظلمات متعلق بقوله عموم والضمير المحرر بالاضافة راجع الى الاوسط بالفعل اي بفعليته المحكومين الاصغر والاوسط يعني انه لو لم يكن موضوعية الاوسط
بل مع احد الشكّين على طريق منع الخلو اجمع ملاقات الاوسط للاصغر المتلازمة بفعليته المحكوم بان يكون حل الاوسط على الاصغر اجماعا با مقيدا بفعليته
المحكمة كما في صغر جميع ضروب الشكل الاول لان الاوسط في الشكل الاول محمول على الاصغر بان يكون حل الاوسط على الاوسط اجماعا با مقيدا بفعليته المحكومة
في صغر جميع ضروب الشكل الثالث لانه لا يصغر محمول على الاوسط بالفعل اجماعا با في هذا الشكل وكما في صغر الضرب الاول والثاني والاربع والسابع
الشكل الرابع دون الضرب الثالث والثاس والثامن من الرابع فان صراها سلبية ليس فيها المحل الايجابى دون الضرب الخامس منه فان صغرا وثلاث كانت
موجبة لكنه لا يتحقق فيها ما انقسم هذه للاقضية اليه وهو عموم موضوعية الاوسط لكنها جزئية قائم اشارتها الى القول الى شرط الشكل الاول والثالث
بحسب الكيف والجهة ايجابية الصغر وفعليتها تصد اد بالذات والى شرط صغرى الضروب الاربع المذكورة من الشكل الرابع كفا وجته تبعا وبالحروض
وكان في القول السابق اعني عموم موضوعية الاوسط اشار الى شرط الشكل الاول والثالث وهذه الضروب الاربع المذكورة من الرابع بحسب الكيف صحت
الاشارة في القول السابق الى شرط صغر الضرب الثالث والثامن من الشكل الرابع ايضا بحسب الكيف لان هذين الضربين صراها ايجابيا فلهذا
اي مع ملاقاته للاصغر بالفعل لان المجموع اعني عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل لا يصدق على هذين الضربين فلهذا القول تحت الاشارة
جميع شرائط الشكل الاول والثالث بحسب الكيف والمكر والجهة والى صغر الضروب الاربع المذكورة من الشكل الرابع كفا وجته وكيف الا ان شرط الشكل
الرابع بحسب الجهة المذكور هنا وتبعاً قوله وحله اي حل لا وسط وهذا معطوف على قوله ملاقاته على الاكبر والمراد بها المحل الايجابى يعني انه ليس عموم موضوعية
الاوسط مطلقا بل مع حل الاوسط على الاكبر اجماعا با كلا او بعضها فلهذا اشارة الى شرط كبرى الضرب الاول والثاني والثالث والاشكال الرابع
كفا لان كبرى هذه الضروب الاربع موجبة وكما عدم تقييد قوله حله على الاكبر بالكلية او الجزئية ولا شك في ان كبرى هذه الضروب الاربع المذكورة
الاربع كلية او جزئية ومن ههنا تدفع انه لا اشعار في هذه الضابط الى شرط كبرى الضرب الثامن كالا لا يدخلها قوله عموم موضوعية الاكبر فان تلك
الكبرى ليست بكلية بل هي جزئية موجبة ولا قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر لان الاوسط هذه الكبرى انما لاقي بالاكبر بالاوسط قوله
موضوعية الاوسط مع حله على الاكبر فان هذا القول لا يشعر بالكلية كلية او جزئية فاقم واخصصنا هذه الضروب الاربع من الشكل الرابع لان اضافة
الاربع والخامس السابع كبرها سلبية فلا تندرج تحت حله على الاكبر اجماعا با اما الضرب الثاس فكبره وان كانت موجبة الا ان صغرا سلبية جزئية
فلا يصدق على تلك الصغرا ما انضم الى هذا المحل وهو قوله عموم موضوعية الاوسط فاقال بعض الحكماء من ان قوله وحله على الاكبر اشارة الى كبرى الضرب الرابع
من الشكل الثالث فحيه ان كبرها سلبية كلية ليس فيها المحل الايجابى على ان الاوسط ليس هو الاكبر بل الاوسط موضوع في كل مقدم

[illegible]

الشكل الثالث وقمنا قال الشارح الزيد وهو هنا متا اشار الى شرط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب من الشكل الرابع انتهى
ففيه انه لم يثبت الاشارة الى كبرى الضرب السابع والرابع بعد كيف تمت الاشارة الى ست ضروب من الشكل الرابع اللهم الا ان يولد بالاشارة الاشارة الى الجهة
ليم الاشارة الناقد ايم ولا يخفى عليك ان السوالب قضيا فلا يخلو عما ان تكون حليات او شرطيات اللازمة باطل ح فاللزوم مثله اما الملازمة فلان القضية
محصرة بالمصدر العقل الدائم بين النفي والاثبات في المحلية والشرطية واما بطلان اللازم فلان المحلية قضية فيها المحل والحصل هـ لا يجاب فقط لا محظ
على ما قلته وليس الاجاب في السالبة فليست السالبة محلية واما عدم كون السوالب شرطيات فظاهر استثناء ادوات الشرط فيها التمهيد لا ان يقال ان
القضية محصورة في المحلية والشرطية المحلية ليست عبارة عن قضية فيها المحل بل هي اعم من ان يكون فيها المحل وسلب المحل فيشمل المحلية السوالب ايم ثم
قال المصنوع واما من هم موضوعية الاكبر مع الاختلاف اى اختلاف المقدمتين في الكيف مبيها لا مر للذاك من الشككين الذين ذكرنا سابقا انه لا بد في انتاج
الاشكال الرابع من احدهما واعطاء هذا القول على قوله اما من هم موضوعية الادسطة ومعناه على تياس ما هو كون الاكبر الحقائق موضوع القضية عما و
شاملا بجميع افراده وكفى به عن كون القضية التي موضوعها الاكبر كلية لكن ليست هذه الكلية بالاطلاق بل مع كون المقدمتين في الصغر والكبرى مختلفتين
في الكيف اى الاجاب والسلب من ههنا نتفطن ان قوله مع الاختلاف في الكيف متعلق بعموم موضوعية الاكبر لا بعموم موضوعية الادسطة ايم كما يفهم من
تمهيد بعض الشارحين كيف فانه يستلزم ان يكون الاختلاف في الكيف شرطاً في الشكل الاول ايم فالتصديق قد اشار الى القول ان شرط كلية للكبرى مع اختلاف
المقدمتين في الكيف في جميع الضروب من الشكل الثاني والادسطة محمول على كبرها على جميع افراد الاكبر فكليةها واجبة مع الاختلاف في الكيف والى اشتراط
كلية الكبرى واختلاف المقدمتين في الكيف في الضرب الثالث والرابع والخامس الشارح من الشكل الرابع لان الادسطة محمول في كبرى هذه الضروب على جميع
افراد الاكبر فكليةها في هذه الضروب مع الاختلاف في الكيف واجبة فالضرب الثالث والرابع من الشكل الرابع قد اندرجا تحت كلا شق انترديد الاول للذكور
بقوله اما من هم موضوعية الادسطة واما من هم موضوعية الاكبر لان قوله عموم موضوعية الادسطة هو الى كلية مشتركة هذين الضربين وقوله مع ملاقاته
للصغر اشارة الى اجاب متغير الضرب الرابع وفضلتها وقوله احمله على الاكبر اشارة الى اجاب كبرى الضرب الثالث دون الضرب الرابع لكون كبراً سالبية
كلية فاندراج الثالث في الشق الاول كما وكيف بحسب المقدمتين واندراج الرابع تحتها باعتبار الصغرى فقط واندراج هذين الضربين في الشق
الثاني كيف وكما بحسب المقدمتين ولتهد احلنا الترديد الاول على سبيل منع الخلود ومنع الجمع والحقيقة قوله مع منافاة نسبة وصف الادسطة
الى وصف الاكبر لنسبته متعلق بالمنافاة لانه نسبة وصف الادسطة الكائنة الى ذات الاصغر اقول لما فرغ المصنف من الاشارة الى جميع شرائط
الشكل الاول والثالث كما وكيف وجهه والى شرائط بعض ضروب الشكل الرابع كما وكيف والى شرائط الشكل الثالث كما وكيف بقوله واما من
عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اراد ان يشير الى شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فقال مع منافاة اى ومعناه ان التقياس المنسجم
المحتتم على عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان من الشكل الثاني لا بد في انتاجه من شرط المخرجة ايم وهو ان يكون النسبتان
الكائنتان في مقدمتي الشكل الثاني اى نسبة وصف الادسطة الى هو المحل الى وصف الاكبر الذي هو الموضوع في الكبرى ونسبة وصف الادسطة المحل
الى ذات الاصغر الذي هو موضوع في الصغرى متناظرتين وموجهتين بنهجتين يمتنع اجتماعهما في الصدق ويلزم من صدق كل كذب الاخرى اذا فرضنا
متحدتين في الموضوع والمحل كالضرورة والامكان والدوام والفعلية كما نقول كل فلك متحرك فاما ولا شئ من الساكن بمحرك بالفعل فنسبة
وصف الادسطة وهو المتحرك الى وصف الاكبر وهو الساكن بفعلية السلب ونسبته الى ذات الاصغر وهو الفلك بدوام الاجاب ولا شك في ان
دوام الاجاب وفعلية السلب متناظرتان لو فرضناهما في القضيةين المتحدتين في الموضوع والمحل بان نقول كل فلك متحرك بالدوام ولا شئ من
الفلك بمحرك بالفعل فاندفع ما يترجم من ان المنافاة بين النسبتين المذكورتين انما توجد اذا كان الموضوع واحدا وليس وحدة الموضوع ومقتضى
الشكل الثاني ووجه الالتماع انه ليس المراد تناظر بين النسبتين حال كونهما في مقدمتي الشكل الثاني بل بعد فرض ان يكون طرف
القضيةتين متحدتين فتأمل واما قلنا انه اشارة الى شرائط الشكل الثاني جهة فانه مشروط بجهة بشرطين كل منهما مفهوم مردد واحد اى انه ان يكون
صغره ما يصدق عليه الدوام الذاتي دائمة مطلقة كانت او ضرورية مطلقة واما ان يكون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب موجبة كانت
سالبة وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان وتاثيرها اما كون الممكنة الصغرى في هذا الشكل مع الكبرى الصغرى او المشروطة العامة والخاصة او كون
الممكنة الكبرى مع الصغرى الضرورية لا غير والمتأثرة المذكورة دارج مع هذين الشرطين وجوداً وعدمهما بمعنى انه اذا تحقق هذان الشرطان
في الشكل الثاني تحققت المنافاة المذكورة واذا انتفى احدها انتفت تلك المنافاة ايضاً فانهم واسه اعلم

[illegible]